

برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا
نحو عملية مصالحة وإعادة بناء في سوريا ما بعد النزاع - من السوريين إلى السوريين



الأمم المتحدة
الاستقيا
ESCWA



الواقع الراهن وتحديات العدالة الانتقالية كجزء رئيس من بناء سالم مستدام في سوريا



الأمم المتحدة
بيروت، 2018

هذه الورقة هي من نتائج منصة الحوار التقني السوري لدى برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا.
This paper was produced as part of NAFS Programme's Syrian platform for technical dialogue.

اخلاء مسؤولية:
طبعت هذه الوثيقة في الشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، وهي تعكس آراء الخبراء الذين عملوا على كتابتها ضمن إطار "برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا" ولا تعبر باي شكل من الاشكال عن رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -الاسكوا.

Disclaimer:

The views expressed in this document, which has been reproduced without formal editing, are those of the experts of the "National Agenda for the Future of Syria" Programme and do not necessarily reflect the views of ESCWA.

الواقع الراهن وتحديات العدالة الانتقالية كجزء رئيس من بناء سلام مستدام في سوريا.

مقدمة

تعترف الأمم المتحدة في تقاريرها المتواترة، بأن ما يحصل في سورية هو من أكبر الأزمات الإنسانية التي واجهتها خلال تاريخها، وأوضحها عنف مفرط أمعن تخريباً وتدميراً في حيوات الناس وممتلكاتهم، معرّضاً، حتى الآن، أكثر من نصف السوريين لأضرار وأذيات تتعدد أشكالها.. مئات الآلاف من القتلى وغيرهم من الجرحى والمشوهين، ومثلهم أعداد المفقودين والمعتقلين ثم أضعاف مضاعفة من الهاربين نزوحاً داخلياً إلى أماكن أقل عنفاً أو لجوءاً إلى بلدان الجوار، وتكتمل الصورة المأساوية بوضع اجتماعي واقتصادي لم يعد يحتمل، إن لجهة حجم الخراب الحاد في أماكن السكن والعمل والبنية التحتية وانهار الكثير من القطاعات الإنتاجية والخدمية وتتهتك الشبكات التعليمية والصحية، وإن لجهة عوبة الحصول على السلع الأساسية وتدهور المعيشة مع انهيار القدرة الشرائية ونفسي غلاء فاحش لا ضابط له، والأهم ما راكمته لغة العنف والاستفزازات الطائفية من تشوهات وانقسامات في المجتمع، ومن شحن للعصبيات وروح التناوب والنزاع وتشجيع عودة كل مكون اجتماعي إلى أـ وله القومية أو الدينية أو الطائفية كي يضمن بعضاً من الحماية والوجود الآمن، ما هدد ويهدد النسيج الوطني المتعاش منذ مئات السنين بالانشطار إلى هويات ممزقة وإلى راعات من طبيعة إقصائية ستترك أثراً مريعة على وحدة الدولة والشعب.

لكن عمق المأساة السورية يجب أن لا يمنع أو يعيق العمل على خيارات أرستها تجارب الشعوب والمنظمات الأممية لتوسيع فرص إنقاذ المجتمع السوري من استمرار العنف والانهيار والتفكك، وجوهرها العمل الدؤوب على خلق مناخات لتنمية الاستجابة الإنسانية في الخلاص، وتحمل العدالة الانتقالية مركز القلب من هذه الخيارات، بصفتها طريقاً مجرباً في التعامل مع الموروث المتراكم من انتهاكات حقوق الإنسان وتمتلك تنوع في الأدوات والعمليات والآليات المرتبطة بالمساءلة والمحاسبة وإقامة العدالة القانونية والاجتماعية وتحقيق مصالحة شاملة تؤسس لبناء مجتمع سلمي جديد خال من الانتقام والأحقاد ويحتكم لسلطة القانون ولمؤسسات قضائية نزيهة وعادلة.

ومع أن آليات العدالة الانتقالية وتطبيقها في سورية غدت مسألة معقدة ومختلفة عن تجارب تطبيقها في أكثر من بلد عربي وغير عربي، إذ هناك فريدة خاصة للوضع السوري من حيث حجم القتل والدمار وكون أعداد المتضررين أـ بحت تشمل غالبية أبناء الشعب ومكوناته، ما يرجح أن تأخذ مسألة العدالة الانتقالية في سوريا محتوى ومساراً خاصاً جداً، ولكن يبقى الجوهر قائماً بأن طريق العدالة الانتقالية للارتقاء بالاستجابة الإنسانية لردم الهوية بين واقع الخراب الراهن ومستقبل سلام مستدام، تتطلب بداية كشف حقائق ما حصل والتعرف الدقيق على تركة الماضي والمخلفات المؤلمة لحرب دموية وعنيفة امتدت لسبع سنوات متواصلة، كمقدمة لوضع الحلول والسيناريوهات الكفيلة بالتخفيف من هذه التركة ومن تأثيرها على مسار الانتقال السياسي وعلى بناء مستقبل واعد يضمن حقوق كل المتضررين وينصفهم ويعوض الضحايا وذويهم.

تحليل الوضع الراهن وفجوة السياسات

تعتبر أولى الخطوات لتشجيع حوار مجتمعي شامل ينعش روح الوفاق والتعايش السلمي ويغذي قيم التسامح والعدل ويمهد لخطوة طريق العدالة الانتقالية وإرساء قواعد الديمقراطية، هي الجراحة في عرض ما خلّفته الحرب الطويلة من انتهاكات ومشكلات إنسانية وانقسامات وشروخ أهلية وسياسية أدّت لخلق فجوة تتزايد اتساعاً لحقوق الانسان عموماً ولما تعانيه المرأة السورية بصورة خاصة.

أولاً، القتلى والجرحى والمشوهون

ستبقى مسألة القتلى وضحايا العنف وخاصة من المدنيين عالقة لسنوات طويلة في المجتمع السوري، آخذين بعين الاعتبار الأعداد الكبيرة جداً التي خلفها الصراع الدامي، حيث وصل عدد القتلى لأكثر من 400 ألف شخص منذ عام 2011¹ جراء القصف والهجمات المتعمدة والعشوائية ضد المدنيين السوريين، وأيضاً جراء حالات الحصار والتجويع ومنع وصول المساعدات الإنسانية وإعاقة وكالات الإغاثة عن لعب دورها الحيوي، وأحياناً إخضاعها لتدقيقات مكلفة ولآليات بيروقراطية معقدة من أجل حصولها على تصاريح للوصول إلى مناطق الحصار، لتغدو معلومة مؤلمة أن يكون عدد الوفيات خلال الحرب الدائرة ونتيجة عدم وجود خدمات كافية ونقص الغذاء والمياه النظيفة والصرف الصحي إلى 70 ألفاً²، وتغدو معلومة مؤلمة ومروعة أن يكون نحو 11.5% من سكان سوريا هم إما قتلى أو جرحى أو معاقين جراء النزاع المسلح منذ آذار 2011³، وزاد الطين بلة تأثير العقوبات الاقتصادية على البلاد في تقليص فرص الحصول على الأدوية والأدوات الطبية والتي كان يمكن أن تخفف نسبياً من شدة هذه المعضلة.

لقد سببت الحرب على مدى سبع سنوات مشاكل تفوق الوصف للجرحى والمشوهين، ورغم عدم وجود إحصائيات دقيقة فقد أعلنت منظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة أن هناك ثلاثين ألف مصاب كل شهر بسبب الحرب في سوريا، وإن حدة القتال قد خلّفت حتى الآن أكثر من مليون ونصف المليون مصاب مع إعاقات دائمة أو شبه دائمة من أصل ثلاثة ملايين شخص أصابوا منذ اندلاع الحرب، وأضافت المنظمات أن الحرب السورية خلّفت أيضاً عشرات الآلاف ممن يحتاجون إلى عمليات جراحية وأطراف صناعية وإعادة تأهيل، منهم 86 ألف شخص فقدوا أطرافهم⁴، وطالبتا المجتمع الدولي بتوسيع نطاق الدعم الذي يقدم لتأهيل المصابين وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ووفقاً لتقديرات غير رسمية، ارتفعت نسبة الإعاقة من 3% إلى حوالي 11% وللأسف فقد كان من الممكن تلافي الكثير من حالات الإعاقة هذه لولا الحصار والعقوبات وتراجع المساعدات الإنسانية ونقص الأدوية والمعدات الطبية.

ولنأخذ على سبيل المثال مبتوري الأطراف نتيجة القصف بشتى أنواعه وانفجار الألغام التي باتت منتشرة في كل بقاع سوريا تقريباً، لتصبح نسب إصابات الساق وبتر الأطراف في سوريا هي الأكبر منذ الحرب العالمية

¹ مجموعة البنك الدولي، خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا 2017

² حيفة الغارديان عن المركز السوري لبحوث السياسات 2016

³ المركز السوري لبحوث السياسات، مواجهة التنشيط 2016

⁴ اليونيسف، بيان صحفي، 12 آذار 2018

الثانية بحسب رابطة الأطباء الدوليين، في حين وثقت المراكز الصحية، الرسمية وغير الرسمية، المختصة داخل سوريا آلاف الحالات من نساء وأطفال وشباب مبتوري الأطراف بانتظار أدوارهم لتركيب أطراف □ طناعية تخفف معاناتهم وتساعدهم على إعادة الاندماج في المجتمع.

هذه الأرقام الصادمة لا تتعلق فقط بخسارة المجتمع السوري لرأس مال بشري كبير أو بمعاناة ومصير أسر وعائلات منكوبة خسرت أحببها وأبائها وأولادها، وإنما أيضاً في تأثيرها على النسيج الاجتماعي، ولعل إحدى نتائج هذه الكارثة الصامتة التي تو □ ف بالمرودة أنها أحدثت تشويهاً في التوازن المجتمعي الطبيعي واختلالاً بين أعداد الرجال والنساء والأطفال، وأفضت إلى انخفاض متوسط العمر 20 عاماً، من 79.5 سنة في 2010 إلى 55.7 سنة في عام 2014⁵، ما يعني أن أية خطوات جديّة في السير نحو إرساء سلام ولإعادة بناء ثقة المواطنين بمجتمعهم وبمؤسسات الدولة إلى جانب ثقّتهم ببعضهم البعض، يتطلّب حضوراً □ ریحاً لآليات العدالة الانتقالية الكفيلة بمعالجة هذه المخلفات المؤلمة، أو على الأقل تخفيف آثارها، ويتطلّب أيضاً الوضوح والعزم في محاسبة المرتكبين وتعويض المتضررين، الأمر الذي يؤكد أهمية وحيوية الدور الذي تلعبه هذه العدالة المستندة لخطة طريق واضحة في تشجيع المجتمع الذي يعاني من ويلات الحروب على العبور نحو مناخ آمن وخال من الثأر والاضطراب.

ثانياً، المعتقلون والمفقودون والمختفون قسرياً

لا يمكن التّقدم خطوة في عملية ترسيخ سلام مستدام وبناء مستقبل آمن ما دامت قضية المعتقلين والمختفين قسرياً لم تحل، ليغدو هذا الملف من أهم الملفات الإنسانية التي تتطلّب معالجة جديّة وسريعة، فهو فجوة مؤلمة على قدر كبير من الأهمية ليس فقط ببعدها الإنساني والحقوقى وإنما أيضاً بسبب أعداد السجناء والمفقودين الكبيرة، وقد وثقت مجموعة من المنظمات الحقوقية مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية والشبكة الأورو متوسطة لحقوق الإنسان والشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال أو اختفاء أكثر من 117 ألف شخص منذ عام 2011 من بينهم 4557 شخصاً بين شهر كانون الثاني وشهر حزيران 2016⁶، ويعتبر الجيش النظامي وأجهزة الأمن المسؤولين عن القسم الأكبر من هذه الانتهاكات فقد اختفى 75000 شخص قسراً على يد الحكومة السورية منذ عام 2011⁷، بينما استكملت المنظمات والجماعات المعارضة وبالأخص داعش وتنظيم القاعدة بقية هذه الانتهاكات.

وفي مناخ الإفلات من العقاب يترافق الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري مع سوء المعاملة والتعذيب والتجويد وانتشار الأمراض، ما زاد حالات الوفيات في المعتقلات والسجون حيث لقي 12679 شخصاً على الأقل حتفهم في الاحتجاز بين آذار 2011 وحزيران 2016، وفقاً لمراقبين محليين⁸.

وفي أيلول 2016، أشار تقرير أ □ درته لجنة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا إلى أنه رغم قلة بلاغات حالات العنف الجنسي بسبب مكابدة الصدمة وخشية الو □ م، إلا أنها استطاعت توثيق بعض

الأنزرو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سورية الاغتراب والعنف، آذار 2015⁵

هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2017⁶

منظمة العفو الدولية، سوريا: عشرات الآلاف من المختفين قسراً يجب ألا يذهبوا في طي النسيان 2017⁷

هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2017⁸

حالات العنف الجنسي ضد المعتقلين والمعتقلات ارتكبتها مسؤولون حكوميون⁹، بينما يواصل تنظيم داعش أيضاً ارتكابه من تعذيب واغتصاب وقتل، واسترقاق جنسي للنساء والأطفال¹⁰.

وبحسب الصحف المحلية، تستقبل وزارة العدل السورية يومياً طلبات استفسار واستعلام عن مصير معتقلين مجهل ذوهم مصيرهم، ويتم هذا الأمر عبر أوراق وطلبات خاوية تقدم للمحاكم العسكرية أو إلى ما سمي لجان المصالحة التي شكلت لهذه الغاية. وقد أصدرت الحكومة السورية مجموعة من القوانين تحت ما يسمى مكافحة الإرهاب لدعم المرسوم رقم 6 للعام 1963 السيئ الصيت، ومنها المرسوم التشريعي رقم 24 القاضي بإحداث محكمة خاوية تسمى محكمة الإرهاب، لمقاضاة المتهمين المعتقلين بسبب الحرب، وهنا عادة ما يجبر المعتقل على الاعتراف تحت التعذيب الشديد بما يملئ عليه، من قبيل حيازة الأسلحة، أو القتل أو الخطف أو تقديم المساعدة للمقاتلين، ليتم تثبيت هذه التهم من قبل المحكمة، والحكم على أساسها أحكاماً جائرة تتسجم مع تعليمات الجهات الأمنية.

وفي المقابل اعتمدت جماعات المعارضة الإسلامية على ما سمي المحاكم الشرعية التي تستند إلى قوانين جائزة تدعمها اجتهادات فقهية مرفوضة دينياً لإنزال أشد العقوبات بالبشر وحرمان الإنسان من حقوقه وخياراته.

ثالثاً، النازحون واللاجئون والمهجرون قسرياً

تعتبر هذه المسألة من أعمق الفجوات الانسانية وأكثرها اتساعاً على طريق تنفيذ عدالة انتقالية توفر مناخاً حياً لرسم السياسات المستقبلية وتنفيذها، خاوية وأن هؤلاء قد باتوا يتجاوزن نصف السوريين تقريباً ويشكلون بقدراتهم وكفاءاتهم رأس مال بشري كبير لا غنى عنه في عملية التنمية والخروج من الأوضاع الراهنة، ما يعني أنه وبدون رسم مسارات خاوية وجديّة لتطبيق العدالة الانتقالية التي تحاكي معاناتهم وتخفف ما يكابدونه وتوفر شروط حقيقية لعودة من يرغب منهم، لا يمكن تجاوز حجم الهوة بين الحاجة اليهم وإلى أدوارهم وكفاءاتهم وبين المستقبل الذي تنتظر إليه كي نتقدم إلى الأمام بنجاح.

بداية لابد من التمييز بين هذه الفئات تعريفاً وتصنيفاً، فالنازحون هم الأشخاص المهجرون داخل بلدانهم، ووفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمم المتحدة فهم "الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أكرهوا على الهرب، أو على ترك منازلهم، أو أماكن إقامتهم المعتادة، أو اضطروا إلى ذلك، ولاسيما نتيجةً أو سعياً لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر، ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة¹¹، وبعبارة أخرى فإن النازحون هم مشردو الداخل الذين لم يلجأوا إلى بلد جديد بل أثروا البقاء في وطنهم واختاروا أماكن أقل عنفاً وخطراً. أما اللاجئ فهو الشخص الذي يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة أو رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه¹². بينما يصف مصطلح الهجرة القسرية إجبار أشخاص أو

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، أيلول 2016⁹

هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2017¹⁰

المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن التشرد الداخلي 1998¹¹

الاتفاقية الخاوية بوضع اللاجئين 1951¹²

جماعات أهلية على الرحيل من منازلهم أو وطنهم، ويمكن أن يكون سبب هذا النوع من الإكراه، الكوارث البيئية والطبيعية، والكوارث الكيميائية أو النووية، والمجاعة، والحرب، والنزاعات المسلحة، والاضطرابات الخطيرة للنظام العام أو عدم رغبة الدولة في حماية حقوق مواطنيها. ويختلف اللاجئ عن طالب اللجوء إذ يشير الأخير إلى الشخص الذي لم تتم بعد معالجة طلبه من أجل الحصول على مكان آمن للعيش فيه¹³.

ومع أن كرامتهم الأساسية كبشر تدعم اللاجئين وطالبي اللجوء الذين ينتقلون طلباً للأمان من مخاطر تهدد حياتهم أو فرص عيشهم ويحميهم القانون الدولي لحقوق الإنسان، إلا أنه تتم معاملتهم في العديد من الحالات على أنهم مهاجرون غير شرعيين ويتعرضون للاحتجاز التعسفي والاعتقال والترحيل بسبب عدم وضوح وضعهم القانوني في كثير من الحالات¹⁴.

وإذ تصف الهجرة الطوعية انتقال الناس إلى أماكن جديدة بمحض إرادتهم¹⁵ إلا أنه مع إتساع وتواتر هذه الظاهرة عالمياً وتنوع أسباب إكراه البشر على الانتقال إلى بلدان أخرى، أصبح التمييز التقليدي بين الهجرة القسرية والطوعية أقل وضوحاً، وهذا ما فتح الباب للتمييز ضدّهم وتشديد اشتراطات قبولهم، لنقف أمام ضرورة حيوية تستدعي التركيز على حقوق اللاجئين والمهاجرين بطريقة شاملة بغض النظر عن دوافعهم لترك دولهم الأصلية أو عن وضعهم القانوني، لكن دون أن نغفل من جانب آخر، أهمية الاعتراف بالفروقات بين اللاجئين، وخاصة الذين تنتظرهم المخاطر ولا يستطيعون العودة إلى موطنهم الأصلي حتى لو كانوا يريدون ذلك، لأن هؤلاء يستحقون حماية ورعاية خاصة¹⁶.

يصل عدد السوريين من رجال ونساء وأطفال طالبي اللجوء المسجلين إلى 5 ملايين شخص يضاف إليهم حوالي المليون لاجئ غير مسجلين في دول الجوار¹⁶، منهم 511,000 شخص في عداد اللاجئين خلال عام 2017، بينما يتجاوز عدد النازحين داخلياً بسبب النزاع الدائر في سورية 6.6 مليون شخص، اضطروا لترك مناطقهم والانتقال إلى مناطق يعتقدونها أكثر أمناً¹⁷.

وقد فرضت البلدان المجاورة، وهي تركيا ولبنان والأردن، التي استضافت جميع اللاجئين تقريباً (بمن فيهم الفلسطينيين الذين نزحوا من سوريا)، قيوداً على دخول لاجئين جدد، الأمر الذي عرضهم لمزيد من الهجمات والانتهاكات والحرمان في سوريا. ولم يفد عدد الأماكن المتوفرة لإعادة التوطين والطرق الآمنة والمشروعة التي عرضتها الدول الأوروبية وغيرها من الدول بالاحتياجات التي حددتها "المفوضية السامية لشؤون اللاجئين"¹⁸، وتقدر منظمة العفو الدولية أن عشرات الآلاف من اللاجئين المستضعفين هم ناجين من التعذيب ومنهم من يعاني مشكلات طبية خطيرة، وطالبت المجتمع الدولي بأن يستضيف 10% من اللاجئين السوريين، أي ما مجموعه 380000 شخص والذين هم في أمس الحاجة للمساعدة في عامي 2015 و2016، وزاد هذا

¹³ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

¹⁴ منظمة العمل الدولية، قاموس مصطلحات الهجرة المخصص للإعلام في الشرق الأوسط 2017

¹⁵ منظمة العمل الدولية، قاموس مصطلحات الهجرة المخصص للإعلام في الشرق الأوسط، 2017

¹⁶ مجموعة البنك الدولي، خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا 2017

¹⁷ المجلس النرويجي للاجئين، Global Report on Internal Displacement 2017

¹⁸ منظمة العفو الدولية، سوريا 2017-2018

الرقم بنهاية عام 2017 إلى أكثر من مليون لاجئ باتوا يحتاجون إلى إقامات مطمئنة تشعرهم بإنسانيتهم وتبقيهم على تواصل جدي مع تطورات الأوضاع في بلدتهم¹⁹.

واستدراكاً، فقد عملت البلدان المجاورة، لبنان والأردن وتركيا والعراق، إلى الحدّ من تدفق اللاجئين بوضع عقبات إدارية وقانونية وحتى مادية غير قانونية. حيث فرض لبنان، رغم معاهدة الباب المفتوح الثنائية، قيوداً منذ مطلع 2015، مثل تأشيرة للسوريين الذين يسعون إلى الدخول وحافظ على الشروط الصارمة لتجديد الإقامة، بما يؤثر سلباً على حرية اللاجئين في التنقل وتلقي التعليم، والحصول على الرعاية الصحية، بينما منعت سلطات الحدود الأردنية دخول المهاجرين وطالبي اللجوء على طول الامتداد الشرقي للحدود فتقلصت أعدادهم كثيراً عداً عن اشتراط خضوعهم لفحص أمني قبل دخولهم البلاد، في حين لاتزال سلطات الحدود التركية تحد من تدفق اللاجئين، و□ل الأمر إلى قتل وجرح عدد من طالبي اللجوء من قبل حرس الحدود الأتراك كانوا يحاولون دخول البلاد.

وللأسف يتعرض اللاجئون السوريون في دول الجوار إلى أخطار وانتهاكات جسيمة منذ بداية رحلة الهروب من نار المعارك المستعرة حتى تجاوز الحدود، فهم يجبرون على العيش في مخيمات بشروط سيئة لا تليق بالبشر تتفاوت شدتها تبعاً لبلد اللجوء، ويعانون من الإقصاء والاستبعاد ومن هشاشة حياتهم بلا مؤسسات ولا عمل، ويعتمدون بالتالي على المعونة المقدمة من منظمات الإغاثة الدولية، والتي تعجز عن تلبية احتياجاتهم، بدءاً بالغذاء والملبس، إلى التعليم والحماية من جنون الطبيعة كالبرد والصقيع، أو من واقع الخدمات الصحية السيء، و□خا □ة للأطفال والفتيات، وهم الأكثر عرضة للأمراض السارية والأوبئة، وتكتظ □فوفهم بالجرحى والمصابين بإعاقات مؤقتة أو دائمة.

وفي بيان مشترك مع منظمات دولية وسورية، أشارت الجمعية الطبية السورية الأمريكية بأن الحديث عن اللاجئين ليس فقط حديث عن مخيمات تديرها الأمم المتحدة، لكن الحقيقة أن عشرة في المائة فقط من اللاجئين يعيشون في مثل هذه المخيمات²⁰، بينما الغالبية الكبرى تعيش في مخيمات عشوائية تم بناؤها على أراضي زراعية في لبنان، وفي شقق ضيقة في الأردن، وفي مساكن تتضمن الحاجات الضرورية فقط في تركيا.

ويشارك النازحون داخل الوطن اللاجئين المعاناة ذاتها بحثاً عن ملاذ يقيهم جحيم الحرب وقد باتوا اليوم بلا مأوى أو في حالة عوز شديد بعد أن فقدوا كل ما يملكون ويدخرون، ومرغمين أحياناً على التسول وغالباً على قبول أعمال وضيعة ومذلة لتأمين قوت يومهم، والأنكى أن عقدة الخوف من الملاحقة والاعتقال والتعذيب تتضاعف عندهم بسبب انتماء غالبيتهم إلى المناطق المتمردة، حتى □ار بعضهم يجد الموت أرحم مما يكابده من خوف وقهر وجوع.

وبحسب أعداد السكان النازحين من المحافظات السورية المختلفة وفق آخر دراسة استقصائية للشبكة السورية لحقوق الإنسان، تصدرت قائمة النزوح منطقة ريف دمشق، حيث تجاوز عدد النازحين عتبة 2.2 مليون نسمة، معظمهم من أحياء العاصمة الجنوبية التي كان لها النسبة الأعلى في النزوح بسبب الدمار الواسع والمنهجي الذي طالها، كمدن داريا ودوما وحريستا وجوبر والقابون وبرزة على نحو خاص.

¹⁹ منظمة العفو الدولية، سوريا 2017-2018

²⁰ منظمة العفو الدولية، شباط 2015

وتعتبر محافظة الرقة من أكثر المحافظات احتضاناً للنازحين، حيث يتواجد فيها ما لا يقل عن 1.4 مليون نازح، معظمهم من حلب وإدلب، تليها مدينة دمشق باحتضان ما لا يقل عن 1.2 مليون نازح، معظمهم نزحوا من الأحياء الجنوبية ومن مدن الغوطة الشرقية ومنطقة القلمون.

وبالنسبة للتهجير القسري فقد تعددت الأطراف التي ساهمت في تهجير السكان في العديد من المناطق السورية (النظام وحلفاؤه، داعش، الميليشيات الكرديّة) ويبدو أن التجمّعات السكانيّة التي تمّ تهجيرها تنتمي في غالبيتها إلى مذهبٍ دينيّ أو عرقي مختلف، ما يشجع على تصنيف ما يجري من عمليّات التهجير في سورية ضمن عمليّات التهجير القسريّ، التي تعدّ وفق قاموس القانون الدولي والإنساني جريمة كاملة نص عليها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية²¹.

وتشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى وجود حوالي 540 ألف شخص ما زالوا يعيشون في مناطق لا تخضع للسلطة حتى حزيران 2017، أغلبهم محاصرون على يد القوات الحكومية في الغوطة الشرقية، وتستخدم وسائل الحصار والتدمير الممنهج للبنية التحتيّة لإجبار الناس على المفاوضات التي غالباً ما تنتهي باتفاقات تقضي بوقف إطلاق النار وتنفيذ عمليّات إجلاء مذلة، وأحياناً تجبر هذه الاتفاقات السكان على ترك مناطق سكنهم غير الآمنة إلى مناطق غير آمنة أيضاً، وربما أقلّ أمناً من المناطق التي غادروها، مع تقصد تدمير أية فرقة أو أمل لعودة هؤلاء المهجرين إلى ديارهم، كما هو حال تهجير سكان من أرياف دمشق وحمص باتجاه محافظة إدلب. ومثلاً يشير ناشط مدني وهو ما زال متواجداً حتى الآن في مدينة الزبداني إن الذي بقي من سكانها هو مائة وستين شخصاً فقط من أصل عشرات الآلاف فضلاً عن تدمير البيوت وحرق البساتين.

رابعاً، الانتهاكات على مستوى النوع الاجتماعي (الجنس) ومعاناة النساء والأطفال وما صارت إليه أحوالهم

يمكن القول أن النساء والأطفال هم الفئات الهشة والمستضعفة الأكثر تأثراً بما حصل في سورية، فمنذ اندلاع الثورة السورية عام 2011 فاق عدد النساء السجينات 23502، وما لا يقل عن 7571 ما يزلن قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري، 81% منهن في معتقلات النظام، بينما تعتقل فصائل المعارضة السورية ما يقدر بـ 921 امرأة بينهن فتيات غيرات وحتى طفلات، منهن حوالي 69 امرأة في معتقلات "فتح الشام"، وحوالي 116 في سجون قوات "الإدارة الذاتية" الكردية وغالبيتهم تحت عمر 18 عاماً، بينما يصل عدد المعتقلات لدى تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى 2288²².

ومن أكثر أسباب اعتقال النساء بحسب مصادر محلية أنهن زوجات أو أخوات المعارضين المسلحين، وبسبب ذلك يتعرضن لأشنع أنواع التعذيب وأيضاً للتحرش الجنسي والاغتصاب، طبعاً من دون أن تغفل سبي النساء والفتيات الصغيرات والذي قامت وتقوم به جماعات إسلاموية متشددة، كداعش وتنظيم القاعدة، ليغدون عرضة لكل أشكال الاضطهاد الجنسي والجسدي والنفسي، فضلاً عما شهدته الكثيرات منهن من عقاب وحشي جراء ما تعتقده المحاكم الشرعية أنه خروج عن الشرع والتقاليد الإسلامية.

وتواجه النساء في أماكن النزوح وبلدان اللجوء أيضاً معاناة كبيرة، وقد وصلت نسبتهن إلى 57% من النازحين، وغالبيتهم يتحملن الأعباء الاقتصادية لضمان سبل العيش لأنفسهن وأسرهن نتيجة فقدان أو غياب الأب والزوج

²¹ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998

²² الشبكة السورية لحقوق الإنسان، آذار 2017

والأخ، ويعشن بخوف تحت وطأة انعدام الحماية والأمن والقيود الظالمة في بعض المناطق على حركتهن وفرص عملهن، ويزيد الأوضاع معاناة وألماً حين تكون النساء حوامل ومرضعات فهناك ما يقارب 5.1 مليون امرأة حامل ومرضع بحاجة إلى خدمات غذائية ووقائية وعلاجية لضمان الصحة المثلى وتخفيف حالات نقص التغذية²³.

وفي المناطق المحاذية، أشار الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس إلى أن "المرأة السورية تعاني القهر الجنسي والاغتصاب والقتل، لا سيما في أرياف سوريا، إذ تتحكم قوة داعش"، بينما تخاطر أعداد من النساء بأنفسهن للمساعدة في تهريب الأدوية أو الغذاء عبر حواجز السيطرة مستغلين فُرْصاً عدم تعرضهن للتفتيش الدقيق من قبل السلطات المسيطرة في بعض الأحيان، برغم معرفتهن بأن العقوبة ستكون مشددة عليهن إذا ما اكتُشف أمرهن، حتى يصح قول أحد الناشطين، أن النساء أحياناً يحنن خط تزويد حيوي في بعض مناطق الحصار وغدت مشاركتهن حاسمة في بقاء الآخرين من المدنيين على قيد الحياة.

لقد أدركت النساء السوريات أيضاً أن دورهن الإعلامي في ظل تداعيات الحرب المؤلمة مهم جداً، فبادر بعضهن إلى المثابرة في نشر وإشهار ما يحدث في الداخل السوري عساه يؤثر على مسار الأحداث، وبذل عدد من النساء السوريات، على الرغم من الثمن الباهظ اعتقالاً وتعذيباً إن اكتُشف أمرهن، جهوداً حثيثة في نشر قصص الحرب ومعاناة المتضررين، ومثلهن شاركن في التأسيس لصحف محلية بدأت متواضعة الانتشار لكنها تحتل اليوم موقعاً مهماً، وغيرهن أحياناً يحنن مدونات معنويات بتغطية أحداث الحرب اليومية ضمن مقالات تترجم لجمهور ناطق باللغة الإنجليزية.

وأيضاً في ظل حرب يسودها "الطابع الذكوري" وعدم الاستقرار الأمني، فإن ضمان وجود المرأة في مؤسسات غير حكومية حديثة الولادة، مثل المجالس المحلية ومؤسسات الإغاثة والتعليم، أصبح تحدياً مستمراً في الداخل السوري، ومع أن تمثيل المرأة بشكل جدي وحقيقي في مؤسسات الحكم كان أحد الدوافع الذي ألهم المحتجين في الأيام الأولى للحراك في سوريا فإنه لم يكتب النجاح لمحاولة الأمم المتحدة والمثال حركة "دي ميستورا للنساء" في تحقيق اتزان بالتمثيل بين الذكور والنساء داخل المعارضة السورية كمشاركات فاعلات في العملية السياسية المرجوة.

وإلى جانب النساء نال الأطفال النصيب الأكبر من ويلات الحرب في سوريا، فهم وللأسف يسجلون أعداداً كبيرة من القتلى والمعتقلين وأيضاً اللاجئين والنازحين، حيث يشكلون مع النساء 70% من اللاجئين السوريين²⁴، ورغم نزوح غالبيتهم بعيداً من أتون المعارك إلا أنه قدر لهؤلاء أن يواظبوا على حياتهم بذاكرة مليئة بمشاهد الدمار والقتل والتهجير وبفقدان ذويهم وأحياناً دقائقهم وبأفكار مؤلمة يحملونها معهم أينما حلوا، ما جعلهم عرضة للأمراض النفسية وأهمها تواتر رؤية الكوابيس والميل إلى العدوانية وفقدان القدرة على الكلام.

والمؤسف أن يتسبب العنف الشديد والعشوائي الذي استمر بلا هوادة خلال عام 2017 في مقتل أعلى عدد من الأطفال على الإطلاق، بزيادة قدرها 50% عن حصيلة عام 2016 حتى أصبح عدد الأطفال الضحايا الآن وللأسف يمثل ربع عدد الوفيات من بين المدنيين، هذا عدا عن أعداد الأطفال المتزايدة الذين أصبحوا بإعاقات جراء هذا العنف وجراء استخدام الأسلحة المتفجرة والهجمات العشوائية في المناطق ذات الكثافة السكانية

²³ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية 2017

²⁴ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2017

العالية، وقد تعرّض أكثر من 360 طفلاً للإصابة عام 2017، مما تسبب في إعاقة العديد منهم، وفق الأرقام التي تمكنت الأمم المتحدة من التحقق منها فقط، ومن المرجح أن تكون الأعداد الفعلية أعلى من ذلك بكثير²⁵.

ويعتبر الأطفال ذوو الإعاقة من أكثر الفئات هشاشة في حالات النزاع، ويحتاج هؤلاء إلى علاج وخدمات متخصصة فإذا لم يحصلوا على الخدمات ووسائل المساعدة مثل الكراسي المتحركة، ولم توفر لهم مدارس وفرص للتعليم فإن العديد منهم يواجهون خطراً حقيقياً بالإقصاء والإهمال والوفاة مع استمرار الحرب.

ويواجه الأطفال السوريين تحديات كبيرة أهمها تهتك المتابعة الضرورية لأوضاعهم الصحية ما عرض غالبيتهم من نازحين ولاجئين لموجات من إنتشار الأمراض، وقد بات معروفاً أن العديد من الأطفال لم يتلقوا اللقاحات الضرورية في فترات نموهم، وبرغم جهود اليونيسيف لتغطية هذا النقص وتحديداً لشلل الأطفال الذي عاود للظهور في سورية، وقد ذكرت تقارير غير رسمية تعرض غرفة التبريد لحفظ اللقاحات للتدمير نتيجة العنف الدائر في مدينتي الميادين ودير الزور شرقي سوريا، مما أدى إلى خسارة آلاف من جرعات لقاحات شلل الأطفال الذي أوقعت ويصيب عشرات الأطفال منذ 2017.

واللافت أن يشكل اعتقال الأطفال وتعذيبهم جزء من الترهيب وزرع الخوف في المجتمع، وأحد أشكال الانتقام، برغم أنهم وفق القوانين الدولية الإنسانية الفئة الأكثر ضعفاً من المدنيين، والواجب حمايتهم حماية خاصة أثناء النزاعات المسلحة، وقد قدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عدد الأطفال الذين تعرضوا للاعتقال حوالي عشرين ألفاً، تسعة آلاف منهم مازالوا قيد الاحتجاز وقد تعرضوا لكل وسائل التعذيب، والأُنكى أن يتم اعتقال هؤلاء القادة والضغوط على ذويهم الفارين لتسليم أنفسهم، ولا يغير شدة ما يتعرض له الأطفال السوريين أن تصدر وزارة العدل السورية التعميم رقم 59 الذي يقضي بتحويل كل المعتقلين والموقوفين من القادة إلى محاكم الأحداث، حتى لو كانوا متهمين بالإرهاب، بعد الضغوط الناجمة عن الصور المسربة لمئات من جرائم قتل القادة تحت التعذيب.

ويواجه الأطفال السوريين تحديات كبيرة أهمها ضعف المتابعة الضرورية لأوضاعهم الصحية ما عرض غالبيتهم من نازحين ولاجئين لموجات من إنتشار الأمراض، وقد بات معروفاً أن العديد من الأطفال لم يتلقوا اللقاحات الضرورية في فترات نموهم!. ومن التحديات الهامة أيضاً الحرمان من التعليم، حيث ما يزال أكثر من 1.7 مليون طفل سوري خارج المدارس²⁶، وهو رقم مخيف لما يحمل في طياته من نتائج كارثية، خاصة وأنه يصعب جداً تعويض تلك السنوات التي مضت من عمر هؤلاء الأطفال بدون تعليم، وما يزيد الطن بلة تعرض عدد كبير من المدارس والمؤسسات التعليمية وأعضاء هيئة التدريس للاعتداءات المتكررة في كل المناطق السورية مما منع استخدام كثير من مراكز التعليم بسبب تدميرها أو إتلاف محتوياتها أو حتى استغلالها لأهداف أخرى.

وبمعزل عن فرص التعليم غير الرسمي الذي تحاول المنظمات الإغاثية المحلية والدولية توفيره، والمستند إلى توفير أساسيات التعليم وفق منهج إنساني، فقد أعلن ناشطون أن المؤسسات التعليمية الباقية، في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة، قد تم السيطرة عليها أو إدارتها، من قبل الفصائل المسلحة، ما يضعها (والأطفال الدراسين فيها) عرضة لتلقي تعليم لا يفي بمتطلبات النمو والتطور، أو يقوم على نهج أيديولوجي أحادي لا يقيم

²⁵ اليونيسيف، بيان صحفي، 12 آذار 2018

²⁶ اليونيسيف، 2016

اعتباراً لاحتياجات الطفل، ويعطي الوزن الأساسي للتغذية الأيديولوجية وللتعبئة الحادة ضد الآخر المختلف، أياً كان.

ويعتبر الزواج المبكر تحدٍ آخر يواجه الفتيات القاصرات في سورية، وخاصةً أنه يستخدم اليوم كآلية للتأقلم مع الأوضاع الجديدة في مناطق النزوح أو اللجوء، وقد بلغ عدد الفتيات السوريات المسجلات في سجلات مفوضية اللاجئين واللواتي يعتبرن في دائرة خطر الزواج المبكر ما نسبته 26.3%، وتتباين نسبة تزويج القاصرات بين دولة وأخرى من دول اللجوء، ففي الأردن هنالك 35% من مجموع زيجات اللاجئات السوريات هو زواج مبكر (بحسب إحصائية قضائية في الأردن عام 2015)، بينما 32% من حالات الزواج في لبنان لفتيات سوريات تحت سن الثامنة عشر، ونسبة 25% في مصر²⁷.

أما في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، وتديرها المعارضة المسلحة، وبسبب الحصار الاقتصادي، وتعرض هذه المناطق للقصف، تعطلت الأعمال، وتوقفت المدارس أو دمرت، وازداد الفقر عند المدنيين، وكان من نتائج ذلك ازدياد ظاهرة تزويج القاصرات، لحاملي السلاح لقدرتهم على الإعالة والحماية، خاصةً وأن هذه المناطق اعتمدت محاكم شرعية خاصةً بها لتسجيل الزواج والتي لا تعترف بها سجلات محاكم النظام ما يعني أن هذه العائلات ستواجه عقبات تسجيل الأطفال خاصةً وأن أعداداً كبيرة منها تحولت فيها الزوجات إلى أرامل أو تزوجن من جديد وأنجبن أطفالاً جددًا، مما يزيد المشكلة تعقيداً لما لها من تأثير على مستقبل الأطفال وفرص تسجيلهم قانونياً وتعليمهم ورعايتهم الصحية.

والتحدي الرابع ويعتبر من المسائل الإشكالية الخطيرة الراهنة هو التجنيد القسري للأطفال السوريين في صفوف القوات المتحاربة، وقد بات في حكم المؤكد أن جميع أطراف النزاع أصبحت متورطةً به، ولا يجوز من أجل تسويغته وتخفيف أثره، التذرع بوجود حاضنة شعبية تؤيد وتوافق على مثل هذا السلوك، ولعل ما سهل أمر تجنيد القصر ازدياد أعداد الأطفال المعوزين وتعرض الأسرة السورية، وهي الحاضن الطبيعي للطفل، للضياع والتفكك، بسبب مقتل أو اعتقال أحد موفري الرعاية الأساسيين، الأم أو الأب، وأحياناً كليهما. ولعل الجدير بالذكر هنا أن اتفاقية حقوق الطفل تحرم تجنيد الأطفال تحت سن الخامسة عشرة²⁸، بينما يحرم البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة تجنيد الأطفال تحت سن الثامنة عشرة²⁹.

إن كل ما سبق كفيل بجعل التركيز على دور النساء والأطفال هام جداً من أجل خلاص البلاد فهم رأس مال اجتماعي وحيوي، ومن دونهم لن تتوفر الفرصة الشرعية والصحية لردم مخلفات الماضي البغيضة والتطلع نحو مستقبل آمن ومستقر تحقق فيه المرأة المساواة مع الرجل في نيل الحقوق وممارستها.

وإستناداً لما سبق نقف أمام فجوة هائلة في حقوق الإنسان وأخرى متعلقة بالنوع الاجتماعي (الجنس) ونخلص إلى أن النزاع الطويل الأمد في سوريا خلق فجوة تتزايد اتساعاً لحقوق الإنسان عموماً ولما تعانيه المرأة السورية بصورة خاصةً إن لجهة حجم الضحايا والجرحى والمشوهين وإن لجهة الأعداد الهائلة من المعتقلين والمغيبين قسرياً، وإن لجهة الانتهاكات التي يتعرض لها النازحون واللاجئون والمهجرون، وإن لجهة المعاناة

²⁷ اليونيسف، التقرير السنوي 2017

²⁸ اتفاقية حقوق الطفل 1989

²⁹ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة 2000

الخا□ة التي طالت النساء والأطفال، وهي فجوة من دون العمل على ردمها وفق جوهر العدالة الانتقالية، لن يتقدم وينجح المسار السياسي ويؤسس لبناء السلام المستدام.

والحال، لا بد من الاعتراف بالفجوة الكبيرة التي تفصل حقوق الإنسان في سورية بين النصوص والتطبيق، بين حقه في الحياة والأمن والتعليم والصحة والعمل والعيش الكريم، فضلاً عن حقه في الحماية من الاعتقال والمحاكمة العلنية العادلة واختيار المعتقد وابداء الرأي والمشاركة في الحياة السياسية والثقافية وبين حقيقة الانتهاكات التي تعرض لها الانسان السوري على مستوى هذه الحقوق وقد فاقم النزاع الوضع حيث ارتكبت أطرافه انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وأفلتت من العقاب على ارتكابها بدءاً بالقصف الجوي والمدفعي العشوائي الذي تسبب في قتل وجرح مئات الأشخاص، بالإضافة لحالات الحصار الطويلة على المناطق المكتظة بالسكان، والقيود المعيقة و□ول المساعدات الإنسانية والطبية إلى آلاف المدنيين والنزوح القسري لآلاف المدنيين عقب هذا الحصار. فضلاً عن الاعتقالات العديدة وحالات الاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في الاحتجاز.

بينما تواجه النساء السوريات، جراء النزاع معاناة مضاعفة، كيف لا وهن اللواتي لم ينصفهن القانون السوري بعد وقد حول النزاع القائم نضالهن لنيل حقوقهن بالمساواة القانونية والاجتماعية لنقطة الصفر و□ا□بحن مضطرات لتحمل أعباء فرضها الوضع الإنساني المُلح على □عدة مختلفة، فالكثيرات منهن محاربات ونازحات ولاجنات بينما اخريات معيلات منفردات لأسرهن سواء في الداخل السوري أو في أماكن النزوح وبلدان اللجوء، ولا تحجب هذه الصورة المأساوية محاولات بعضهن النضال لنيل حقهن في المشاركة فعالة في العملية السياسية المرجوة.

في الحقيقة، إن معالجة هذه الفجوة المتعلقة بحقوق الإنسان وبالجندر من الأهمية بمكان كونها ترتبط بتغيّرات جذرية في الدساتير وفي الإ□لاحات السياسية، والمعادلة المجربة أنه كلما طبقتنا على الأرض بنود حقوق الإنسان عموماً والمرأة خصوصاً تو□لنا إلى عدالة اجتماعية أكبر وإلى دولة عمومية قوية وإلى تكريس الإلتزام لقيم المواطنة المتساوية كضمانة لا غنى عنها للديمقراطية والعدالة والمساواة.

خامساً، التغيير الديموغرافي وحقوق الملكية

لم تقتصر النتائج الكارثية للنزاع في سوريا على ما سببته من معاناة وألم للسوريين بمختلف أطيافهم بل طالت أيضاً البنية التحتية والعمرانية للبلد بأكمله، وإذ تتفاوت تقديرات الخبراء بشأن تكلفة الدمار ومستلزمات مرحلة إعادة الإعمار، لكن غالبية هذه التقديرات تشير إلى أرقام مرتفعة جداً بسبب حجم الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية من جهة وخسائر القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى وأيضاً كون عملية إعادة الإعمار لا تقتصر على البناء وحسب بل تحتاج تكلفة إضافية بسبب أعمال إزالة الأنقاض وعدم توفر ما يكفي من آليات ومواد البناء واليد العاملة.

وبينما تعرضت مناطق النظام لهجمات مكثفة إلا أن الدمار الأكبر يتركز في الواقع في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة وأيضاً في المناطق المحارة□ أو التي حورت لفترات طويلة، وطبعاً أدت المواجهات مع

فصائل الدولة الإسلامية والمعارك التي دارت في الشمال الشرقي من البلاد إلى خراب كبير حيث هناك مدن بأكملها دمرت مثل عين العرب/ كوباني والباب وتدمر³⁰.

ويبقى السؤال عن مصير الملكيات وسط هذا الدمار الشامل، خاصة وأن الهروب السريع والحرائق والفوضى أفقدوا الكثيرين سندات ملكياتهم، كما أن الانفلات الأمني أعطى الفرصة للنظام أيضاً للفصائل المسلحة كي تستغل هذا الوضع للعبث بحقوق الملكية الأهلية للمواطنين السوريين، إن بالاستيلاء القسري على منازلهم وأراضيهم، وإن بإصدار قوانين ظالمة وأحكام جائرة تتعلق بقضايا الملكية³¹.

لقد أصدر النظام السوري عدة قوانين بهذا الصدد ولعل أولها المرسوم 66 للعام 2012 الذي يوفر الأساس القانوني والمالي للتعمير في عدة مناطق استعادت الحكومة السيطرة عليها، أو بغرض إعادة تطوير مناطق السكن غير المصرح بها وما يسمى بالمستوطنات العشوائية.

وأحد الأمثلة، منطقة الرازي في حي المزة بدمشق، حيث أدت سلسلة من عمليات الهدم منذ توقيع المرسوم في أواخر عام 2012 إلى تغيير طبيعة ملكيات ومساحات سكنية وأراض زراعية في بساتين الرازي تدريجياً، كما تم إنشاء شبكة من الطرق الجديدة في الموقع، وبرغم محاولة الحكومة تعويض الذين تم إجلائهم، بامتلاك أسهم أو تغطية إيجارات منازل جديدة خارج المنطقة، ولكن حتى الآن، لم تكن هذه الإجراءات منصفة ولم يستفد السكان المحليون كثيراً منها³².

وفي منتصف شباط الماضي، أصدرت الحكومة السورية القانون رقم 3 للعام 2018، الخاص بإزالة أنقاض الأبنية المتضررة نتيجة الحرب، أو خضوعها للقوانين التي تقضي بهدمها، حيث يسعى النظام من خلال هذا القانون، وفق ما ذكر عدد من مسؤوليه، إلى تهيئة الأرضية التشريعية لمرحلة إعادة الإعمار، وبالرغم من تعقيدات هذا الملف إلا أن هذا القانون، وبالنظر إلى واقع المشكلة العقارية الذي يزداد تعقيداً في ظل الصراع السياسي القائم في البلاد، سيكون مجحفاً في ضمان حقوق الناس وشرعية ممتلكاتهم.

وما يحصل في دير الزور يعتبر أيضاً مثالاً لهذا التعقيد حيث تعود ملكية قسم من الأحياء السكنية المشغولة إلى البلدية، وقسم آخر يعود لحيازات أفراد وليس لملكيتهم، كونها أراضي أميرية في التنظيم الإداري لمدن المحافظة لا يجري التصرف بها إلا تحت إشراف الدولة، يكون للسكان، حق الحيازة وليس حق الملكية، وعادة ما يجري البيع والتأجير بإجراءات لا تسجل في السجلات العقارية وإنما عند كاتب العدل فقط، والقصد، أن الواقع الجديد، مع فقدان عدد غير قليل من المالكين أوراق إثبات الملكية، سواء المسجلة في السجل العقاري أم المثبتة لدى الكاتب العدل، ومع ما أشيع مؤخراً عن فقدان أو إحتراق معظم السجلات العقارية، ووثائق المؤسسات المعنية كالبلدية والكاتب العدل، فإن هذه المشكلة العقارية سوف تتفاقم وسوف تسمح للمتسلطين سلب الآخرين حقوق ملكياتهم أو ابتزازهم عليها.

وأخيراً أصدر المرسوم التشريعي رقم 10 للعام 2018 القاضي بإحداث مناطق تنظيمية جديدة مشروطاً لإثبات الملكية حضوراً صاحب الملكية أو قريباً له، حتى الدرجة الرابعة، لكن بموجب وكالة قانونية، ليتسنى له إثبات

³⁰ The State of Syrian Cities report 2016 -2017

³¹ مجلة عين المدينة، آذار 2018

³² إيرين نيوز: المرسوم التشريعي 66: مخطط الأسد لإعادة بناء سوريا؟، 2017

الملكية أو الاعتراض، الأمر الذي زاد من عوبة إثبات حقوق الملكية بالنسبة لكثير من السوريين الذين تستحيل عودتهم إلى مناطقهم في ظل الوضع الأمني الحالي، خاصة وأن المرسوم يمنح مدة استئناف قصيرة ويسمح بالبت في غرفة المذاكرة بدون دعوة الخصوم مما ينهي أي أمل في الحفاظ على الملكية أو استردادها لدى غير القادرين على العودة إلى مدنهم في الوقت الراهن، ويزيد الأمر عوبة المادة الثانية من هذا القانون، والتي تلزم أصحاب الحقوق العينية على العقارات تقديم الوثائق والمستندات المؤيدة لحقوقهم إلى الوحدة الإدارية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان وجعلها مهلة سقوط الحق، وعند سقوط الحق ستمكن الوحدة الإدارية من وضع يدها على العقارات لصالحها وفق نص المادة (22) المعدل للمادة (35) من المرسوم 66 لعام 2012 الذي نص على أنه (يجوز للوحدة الإدارية وضع اليد على الأملاك العامة ومقاسم المشيدات العامة والمقاسم المخصصة للمنزدين بالهدم الخالية من الأبنية بعد إحداث المنطقة التنظيمية).

لقد أثر النزاع في سوريا أيضاً بشكل كارثي على الوضع الديموغرافي، وقد أفضت الأعداد الهائلة من المهجرين واللاجئين والوفيات المرتبطة بالنزاع، إلى تفرغ العديد من المدن والمناطق من أهلها، ما ساعد على تغيير التركيبة السكانية بشكل كبير حيث أشار تقرير □در عن "المركز السوري لبحوث السياسات"، يتناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية، ومن بينها نسب الدمار والتغيير الديموغرافي إلى انخفاض عدد سكان سوريا من 21.79 مليون نسمة في العام 2010 إلى 20.44 مليون نسمة في منتصف العام 2015، وإلى 20.21 في نهايته حيث ثمة دول استثمرت في الأزمة السورية وعملت على مشروع يهدف إلى تفرغ مدن من سكانها وإحلال غيرهم فيها.

سادساً، تفكك وشروخ الهوية الوطنية في مجتمع تعددي

أين □ار الوطن السوري بعد ما حصل من دمار وخراب لا حدود لهما، وبعد تفخيخ البنية المجتمعية وتدمير خلايا التجدد والتشارك في المجتمع، وبعد ما نشهده من تقسيم للبلاد أو تقاسم للنفوذ فيها من قبل الطامعين الإقليميين والدوليين؟ هل لا تزال ثمة روح جمعية وطنية عند سوريين منكوبين تعرضوا ويتعرضون لقمع وعنف تمييزيين ويرون بأعينهم الحصار المحكم والفتك والتدمير ضد أماكن محددة وجماعات محددة، ويلمسون كيف تحولت دولتهم من سلطة عمومية لإدارة مصالح مختلف الفئات إلى أداة لحماية الحكم وتسعير حربه على المجتمع؟!.

لقد مزقت حدة القتال النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وإلى جانب العدد الكبير من الضحايا والمتضررين، دمرت الحرب المؤسسات وفككت الروابط والنظم العمومية التي تحتاجها المجتمعات لتقوم بوظائفها، وسيشكل إ□لاحها تحدياً أكبر من إعادة بناء البنية التحتية، وهو تحدٍ سيظل ينمو ويتعاظم مع استمرار الحرب³³.

والحال، إن العنف المتصاعد منذ أعوام والذي يرافقه استقطاب حاد وسيطرة روح إقصائية واستفزازات طائفية قد حولوا الشعب الواحد إلى فئات متنازعة وجبهات متناحرة، وأحدثوا فجوة كبيرة على مستوى التعايش والاندماج وانزياحات واسعة ولنقل إنهيارت في منظومات القيم والمبادئ الوطنية، مهددين العقد الاجتماعي التاريخي وأسس العيش المشترك بالتهتك والتفكك إلى غير رجعة، ربطاً بحقيقة يعرفها الجميع بأن الدولة السورية لا تزال حديثة العهد، ولم تتبلور بعد في المجتمع منذ استقلاله، هوية قوية جامعة تستند إلى عقد ديمقراطي يعترف بخصوصية مختلف المكونات ويضمن حقوقها، ما سهل للحرب وتداعياتها أن تفعل فعلها في تشويه الهوية

مجموعة البنك الدولي، خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا 2017³³

الوطنية والانتكاس بالمجتمع إلى هويات وروابط ما قبل مدنية، طائفية وعشائرية، زاد الطين بلة المد السياسي الديني الذي حفر عميقاً في المجتمع السوري المأزوم وباعد بين ثقافات طالما تعايشت وتسامحت مع بعضها، ليغدو أمراً مألوفاً ظهور استقطاب حاد يفرق بين السوريين حسب الانتماء القومي أو الديني أو المذهبي، على حساب الرابطة الوطنية.

سابعاً، تهتك الاقتصاد وخراب البنية التحتية

لقد تعقد الوضع السياسي في سوريا إلى حدّ كبير نتيجة انهيار الهياكل الإدارية للدولة³⁴ إذ دمّرت الحرب المستمرة في البلاد منذ سنوات، المنازل وممتلكات الناس ومقومات حياتهم، وخرّبت الخدمات العامة ومؤسسات الدولة، وحرمت المدن من وظائفها الاقتصادية والسياسية التي كانت تقوم بها قبيل 2011. ويقدر إجمالي خسائر الاقتصاد السوري بـ 226 مليار دولار، بينما هناك نحو 27% من مجموع الوحدات السكنية قد دُمّرت أو تضررت جزئياً كما تضرر نحو نصف مجموع المنشآت الطبية³⁵.

والقصد أن تكاليف الحرب السورية هي باهظة جداً، بسبب حدتها وطول أمدها، ومنطق الإلغاء الذي اتخذ في سياسة الأرض المحروقة، إضافة إلى سياسة العقوبات المتخذة من المجتمع الدولي على النظام ومؤسساته الاقتصادية، وعلى البنك المركزي، وما زاد من أزمات ومشكلات اقتصاد يعاني ويلات الحرب هو الدمار الحاد في البنية التحتية والشلل الإنتاجي والتسويقي وتآكل الاحتياطي النقدي، وما رافقها من انهيارات في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والسياحة.

وتشير، مثلاً، بيانات وزارة الزراعة بدمشق، إلى تضرر نحو 25% من البنى التحتية الزراعية جراء الحرب، ليتراجع الإنتاج بنحو 50% بعد انحسار المساحات المزروعة بأكثر من 40%، وتبلغ الخسائر بهذا القطاع، نحو 360 مليار ليرة ما يعادل 9.8% من إجمالي الخسائر التراكمية للنتاج المحلي الإجمالي.

واستدراكاً يعيش الاقتصاد السوري حالة كارثية، فالمؤشرات الاقتصادية الدالة عليه، تقع في أسوأ درجات اللائحة العالمية، حيث احتلت سورية المرتبة الثانية في قائمة البلدان الأكثر فساداً، وبلغ معدل البطالة مستويات غير مشهودة دولياً، وبينما خسر المجتمع في الفترة الممتدة من العام 2010 حتى العام 2015 حوالي 538 ألف وظيفة سنوياً، فإن ثلاثة من أصل أربعة سوريين في سن العمل أي ما يقارب تسعة ملايين شخص لا يعملون أو غير منخرطين في أي شكل من أشكال الدراسة أو التدريب، كما أن سوقاً سوريا تحسب من الدول التي تحتل مرتبة متقدمة، إن لجهة انعدام فرص الانتاج وتواتر هجرة رأس المال بسبب الوضع السياسي والأمني، وانعدام البيئة المستقرة للاستثمار، وإن لجهة تدهور الوضع الصحي، حيث رافق تراجع نصف المستشفيات والمرافق الصحية عن أداء وظيفتها بشكل مقبول، ارتفاع عدد السوريين الذين يحتاجون اليوم إلى المياه الصالحة للشرب لحوالي 15 مليون شخص بينهم نحو 6.4 مليون طفل³⁶. وأخيراً لجهة شدة الفقر والحاجة، فمع تراجع دخل

³⁴ مركز كارنيغي للشرق الأوسط الحروب المحلية وفرص السلام اللامركزي في سورية 2017

³⁵ مجموعة البنك الدولي، خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا 2017

³⁶ Progress on Drinking Water, Sanitation and Hygiene, UNICEF and WHO 2017

الفرد الواحد الى أقل من دولارين في اليوم، □ار أربعة من أ□ل خمسة سوريين يعيشون في حالة فقر و عوز و□لت نسبة السكان الذين يئنون تحت وطأة فقر مدقع إلى 64.7%³⁷.

وبالتزامن اتسعت الفجوة بين إجمالي الناتج المحلي ومستواه قبل اندلاع الصراع بنحو 41% قابلة للزيادة في السنوات المقبلة، بينما تراجع الإيرادات العامة بنحو 63 % بالمقارنة بين موازنتي عام 2010 و عام 2018، وانحدر الناتج المحلي الإجمالي من 60 مليار دولار عام 2010 إلى نحو 30 مليار عام 2017، في حين زاد حجم التضخم النقدي بعد تراجع سعر الليرة من 50 مقابل الدولار عام 2011 لنحو 430 ليرة للدولار اليوم، كما زاد العجز في الحساب الجاري لنحو 28% من إجمالي الناتج المحلي للعام الماضي، ليتراجع الاحتياطي النقدي من 21 مليار دولار إلى 750 مليون دولار العام الفائت³⁸، ويرتفع بالمقابل الدين العام الإجمالي من 30% عام 2010 إلى أكثر من 150% العام الماضي، وهو ما يدفع اقتصاديون سوريون للتريث، خلال عام 2018 وبخا□ة إن أتت الحلول السياسية قسرية أو ترقيعية.

لقد هشم القتال المديد الاقتصاد بالكامل، ودفع بالسلطة إلى اعتماد اقتصاد الحرب، وهو تجيير مختلف الامكانيات والمستلزمات من أجل دعم المعركة العسكرية، ما أدى إلى تراجع الخدمات والنشاط الإنتاجي والتجاري عموماً، وساهم هذا الاختلال الوظيفي وتراجع المركزية الاقتصادية في نشوء اقتصادات حربية فاسدة تدار محلياً، حيث رسمت طبيعة المعارك والتوزع السياسي والعسكري لقوى الأمر الواقع حدوداً ف□لة بين هذه الاقتصادات بسبب تناحرها وتنافسها الشديدين.

وإذا كانت الحماية الاجتماعية هي الأفعال والتدابير التي تهدف إلى الحماية من الحرمان وتمكين الأفراد من الو□ول إلى الحد الأدنى من الدخل ومختلف الخدمات الأساسية بشكل مستدام، كالمياه والغذاء واللباس والسكن والرعاية الصحية والتعليم الأساسي³⁹ فإن ما سبق يشير إلى التراجع الكبير في مؤشرات الحماية الاجتماعية، إن لجهة تراجع فرص العمل والتشغيل فضلاً عن تأمين العمل اللائق، وإن لجهة ازدياد حالة الفقر والحرمان التي تدل أرقامها على السوء الذي و□ل له الحال، وإن لجهة الدمار الذي أ□اب البنية التحتية وأفضى إلى عجز □ريح عن تأمين أبسط مستلزمات الحياة من دواء وطعام ولباس، إضافة إلى ما أ□اب القطاعين الصحي والتعليمي من أضرار جسيمة وضعت مؤشرات الحماية الاجتماعية في موضع لا تحسد عليه.

ومع الاعتراف بأن مؤشرات الحماية الاجتماعية تميل في ظروف الأزمات والحروب إلى جانب ضمان الحماية من المخاطر المباشرة على حساب الرفاه وتحسين مستويات العيش، ومع الاعتراف أيضاً بدور مهم يلعبه المجتمع المدني والروابط الأهلية وخا□ة في الدول ذات الدخل المنخفض في الارتقاء بمؤشرات الحماية الاجتماعية، فأن الدور الرئيس والأساس في تطبيق الحماية الاجتماعية وفي الارتقاء بمؤشراتها يقع على عاتق الدولة، فكيف حالنا ونحن نقف أمام دولة تهتكت بفعل الحرب قدراتها ومؤسساتها الصحية والتعليمية والخدمية بشكل كبير

³⁷ 365 Days of Resilience Inside Syria, UNDP 2016 -2017

³⁸ مجموعة البنك الدولي، خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا 2017

³⁹ منظمة العمل الدولية، الحماية الاجتماعية من الامتيازات إلى الحق 2015

سوريا ومعوقات العدالة الانتقالية الراهنة:

تقرض شدة القتل والدمار وأعداد المتضررين الكبيرة التي تشمل غالبية أبناء الشعب، خصوصاً وتعقيداً إضافيين في تطبيق آليات العدالة الانتقالية في سورية وإذا أضفنا احتمال استمرار الصراع لأمد أطول و□ عوبة تو□ ل أي طرف إلى الحسم النهائي، يتضائل أمل انجاز حل سياسي للصراع المتفاقم حالياً، ليفضي هذا الواقع المأساوي إلى عقبات وتحديات جدية تقف في وجه تنفيذ خطة طريق متكاملة للعدالة الانتقالية أهمها:

- استمرار العنف والقمع واضطراب الوضع الأمني وازدياد الدمار والتهتك في البنى التحتية الأساسية والنسيج الاجتماعي للوطن.
- تعرض التماسك الاجتماعي للاختلال وضعف مقومات العيش المشترك.
- أعباء إعادة الاعمار وزيادة الكلفة الاجتماعية والاقتصادية.
- تقلص فرص وجود سوريين مؤهلين يمكن الركون لاستقلاليتهم، بسبب العدد الكبير من المتضررين جزئياً أو كلياً، كي يكونوا جهة محايدة يعهد إليها منفردة القيام بأعباء العدالة الانتقالية، من دون أن يتأثر عملها بما عانته من أضرار أو بمواقف سياسية أو اجتماعية أو دينية أو طائفية.
- تقييد حرية الحصول على أكبر قدر من المعلومات من أطراف واسعة من السوريين حول الانتهاكات التي تعرضوا لها، وبالتالي □ عوبة ضمان عملية حيادية ونزيهة للتحقيق وتحليل المعطيات في مناخ من المصادقية والمشروعية الوطنية وبالتالي لتحديد الاجراءات الضرورية المساعدة في إقامة دولة تحترم حقوق الانسان وترعاها.
- تراجع دور المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الانسان والتي تلعب دوراً أساسياً في ترسيخ ثقة الناس بدولتهم وبمشروع سلام العدالة الانتقالية، وأيضاً ضعف خبرة وتجربة المجتمع المدني السوري في مجال العدالة الانتقالية.
- تعدد الجهات المسؤولة عن الانتهاكات المرتكبة وانخراط مجموعات وأفراد من عدة جنسيات بدعم مباشر وغير مباشر للعنف الممنهج والمسلح على اختلاف وجوهه.
- عدم قدرة القوانين السورية الحالية على استيعاب جميع الجرائم التي ارتكبت خلال سنوات النزاع إذ هناك غياب ملحوظ للنصوص الجزائية المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية، كما أن نظام أ□ ول المحاكمات المحلي يحتاج لتعديل جذري كي يتماشى مع طريق العدالة الانتقالية التي تتطلب سرعة في الإجراءات وتعديل العقوبات بما يتوافق مع القوانين الانسانية الدولية.
- ضعف وفساد المؤسسات والهيئات القضائية والقانونية التي يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ آليات العدالة الانتقالية، فالكثير من المؤسسات القضائية الموجودة لاتزال تفتقر للفعالية المستقلة والكوادر الحيادية.

- قلة الموارد الوطنية المؤهلة لتنفيذ خطوات العدالة الانتقالية، من تحقيقات لتحديد الانتهاكات إلى تعويض الضحايا، إلى المساهمة في إعادة دمجهم في المجتمع.
- التجاذب على مستوى القوى الاقليمية والدولية في الصراع في سورية.
- تعدد الجهات التي تسيطر على الارض السورية (الأكراد – الأتراك - الإيرانيين - الروس - الأمريكان وغيرهم).

خيار العدالة الانتقالية لمعالجة فجوة السياسات

باتت سوريا مشهد يدمي القلوب من هول الخراب والدمار وأعداد متزايدة من الضحايا والجرحى والمشوهين والمعطلين والمشردين، وإذا كان من السهل على العالم نسيان الوجوه الإنسانية خلف تلك الوقائع والأرقام، لكنها بالنسبة لغالبية السوريين، هي أولادهم وجيرانهم وأقاربهم وممتلكاتهم وجنى أعمارهم، ما يثير الأسئلة عن فرص الخلاص من براع دموي ذهبت أطرافه بعيداً في الفتك والتكيل والتعبئة المتخلفة؟ وأليس من سبيل لإنقاذ وطن ودولة يهددهما التفكك والتهالك؟ وهل ثمة ما يمكن فعله مهما بدا غيراً وبسيطاً لوقف هذه المأساة؟ وأليس هناك أملاً أو ضوء في نهاية هذا النفق المظلم، أم تنتظرنا جولات جديدة من العنف المتماذي وما يخلفه من معاناة مريرة باتت تحرق الجميع؟!

ورغم أن الحل الأساس في سوريا هو حل سياسي يعنى بإعادة بناء دولة عمومية تستند إلى القانون والمواطنة وحقوق الإنسان، وأن تعثره قد يطول جراء تشدد النظام وحلفائه وقوة الأدوار الخارجية التي تتحكم بالصراع، فإن ذلك لا يمنع بل على العكس يشجع على طرح مسارات بديلة يمكنها أن تخفف آلام الناس ومعاناة السوريين من جهة وتكون في الوقت نفسه أداة ضاغطة على كافة الأطراف لدفع المسار السياسي إلى الأمام.

والقصد أن فكرة العدالة الانتقالية تقوم على جملة مبادئ ومعالم أساسية، يمكن مع التقدم في تنفيذها أن تكون رافداً وداعماً لمسار تجديد المجتمع والدولة وتكريس الحل السياسي، منها إقامة العدالة وتحقيق المصالحة، بما في ذلك محاكمة وعزل مرتكبي الجرائم والمتورطين بها أو المشجعين عليها، ثم الاعتراف بالوضع الخاص للضحايا وتخليد ذكراهم، ومنها احترام الحقوق وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين وتجزير الإيمان بفكرة ومبادئ المساواة لتنظيم العلاقة بين المواطن والمجتمع وبينهما وبين الدولة.

ومع الاعتراف أن الحكم الشمولي الذي لا يراعي مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون، ولا يتفهم مشروعية الثورات والنزاعات، يفضي إلى انهيار الأنظمة القانونية للدول، فتصبح عديمة الصلاحية وفاقدة للأهلية، ومع الاعتراف أيضاً بأن زوال هذه الأسباب، يدخل المجتمع في مرحلة من البناء على أسس حية وعادلة، تبقى العدالة الانتقالية هي الطريق المجربة لخلق القواسم المشتركة بين جميع المتضررين، بما يشجعهم على بناء الأمل بمستقبل جديد يكتنفه السلم والعدل والمساواة.

والحال، فإن "العدالة الانتقالية" هي خطة طريق واجبة يستخدمها مجتمع ما لتحقيق العدالة في فترة انتقالية من تاريخه (بعد اندلاع ثورة أو انتهاء حرب أو أزمة)، حيث يواجه خلالها إشكالية هامة جداً، ألا وهي التعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان بكل أشكالها، كي ينتقل بصورة آمنة من مناخ الصراع إلى مناخ التوافق والسلام، وولاً إلى نظام ديمقراطي يمنع تجدد هذا الصراع. وهي تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم وتجاوز تركة الماضي مهما كانت، بغية كفالتة للمساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة، ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص

السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، وتشمل هذه الآليات ما هو قضائي وغير قضائي، وإن تفاوتت مستويات المشاركة الدولية فيها (أو عدم وجودها مطلقاً)⁴⁰، وأيضاً الاعتماد على عون ونهج الأمم المتحدة بمبادرات من شأنها تحقيق المقاضاة وكشف الحقيقة وجبر الضرر والإصلاح المؤسسي وأيضاً المشاورات الوطنية⁴¹.

وإستدراكاً، إذ تفرض العدالة الانتقالية نفسها كضرورة ملحة لكل بلد يمر بمرحلة مخاض مثقل بتركة من الصراعات والجرائم والظلم، لكن سوريا بعمق مشكلاتها وما خلفته سنوات دموية من الصراع على المستويات البشرية والمادية والقانونية، تحتاج لمحتوى ومسار جديدين من العدالة الانتقالية التصالحية كي تغدو هذه العدالة رافعة بحد ذاتها للمجتمع من الدرك الذي وصل إليه وقادرة على لعب دور رئيس للمساهمة بردم الفجوات المعيقة لقيام نظام ديمقراطي يسدل الستار على تلك الصراعات والجرائم التي ارتكبت بحق الإنسان، وبعبارة أخرى نحتاج لوضع العدالة الانتقالية في سوريا في القلب من آليات معالجة ما وصلنا إليه من قضايا شائكة خلفها الصراع الدموي خلال الأعوام السبع المنصرمة، وأن نجعل منها طريقاً داعمة ومساندة لتمكين مجتمع من الخلاص من حرب دموية طويلة، وربما كي يثق هذا المجتمع أنه من دونها لا يمكن التقدم نحو سياسات مستقرة تقوم على المصالحة والتسامح والسلام المستدام.

✓ تكمن البداية الصحيحة كما كشفت تجارب تطبيق العدالة الانتقالية في غير بلد في معالجة ضحايا العنف من قتلة وجرحى ومشوهين، من خلال تشكيل لجان لكشف الحقيقة وجبر الضرر وتعويض أسر الضحايا⁴²، متضمنة العمليات والآليات التي يبذلها هؤلاء لنقهم محتتهم، في محاولة لتجاوز الماضي المؤلم ربطاً بالمطالبة والمشاركة الناجعة بالإصلاح المؤسسي لأجهزة الدولة التنفيذية، كالجيش والقضاء والشرطة وقوى الأمن ودعم سيادة القانون وإقامة الحكم الرشيد، وربطاً بدعم كل المبادرات التي تعمل على تشكيل هيئات قضائية لمحاسبة المرتكبين ما يردعهم ويهدئ نفوس المتضررين.

✓ يفترض تهئية المجتمع خلال المرحلة الانتقالية القادمة لا ابتكار ما يمكن من الوسائل والآليات للتواصل مع المتضررين وتنمية الاستجابة الانسانية لديهم للمشاركة في إعادة بناء بلدهم وروابطهم الاجتماعية بما يخفف ردود الأفعال والآثار السلبية لتداعيات وسلوك من فقد أهله أو أحد أحبته، كما في مساعدة الجرحى والمشوهين لطمأننة أسرهم وذويهم بأن ثمة مجتمع يقف مع معاناتهم ويدعمهم وأنه لا ينسى أوضاع المتضررين من أبنائه بل يهتم بشؤونهم، وذلك بدلاً من تأجيل الاهتمام بهذه الفجوة وتالياً تأجيل دور العدالة الانتقالية في ردمها ريثما ينضج الحل السياسي وريثما تبدأ عملية إعادة الاعمار على اعتبار أن معالجة هذه المسألة ستكون تحصيل حاصل لإنجاز هاتين المهمتين، لكن هذا الخيار لا يدرك تأثير تداعيات المعاناة اليومية لهؤلاء المتضررين على أوساطهم الاجتماعية وما يمكن أن ينجم عنهم من ردود أفعال سلبية تزيد عمق الفجوة، وتعيق أو تؤخر الحل السياسي وإعادة الاعمار، ما يعني أن ثمة فائدة كبيرة في خيار إظهار أن ثمة عدالة تنتظر هؤلاء المتضررين وتثمير التواصل معهم إنسانياً

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن الدولي بشأن "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع" 2004⁴⁰

مذكرة توجيهية أعدها الأمين العام: نهج الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية 2010⁴¹

42 Jon Elster, Transitional Justice in Historical Perspective 2004

وتقديم ما يمكن من دعم لهم مهما كان محدوداً يشعرهم بوجود أطراف تشاركهم ما يكابدونه وتشجعهم على التعاون والمشاركة في تجاوز محنتهم وربطها بمحنة المجتمع ككل.

✓ تعجيل معالجة الملف الانساني الملح والمرتبب بمعاونة دائمة للمعتقلين والمغيبيين قسرياً، وربطه بإنجاز التسوية السياسية، لأنه يشكل في حد ذاته فجوة هائلة ليس فقط في طريق التوافق السياسي، وإنما أيضاً في سوية الاستجابة الوطنية والأهلية للمشاركة والمساهمة بالحلول المقترحة، وأيضاً في إعاقة مسار المصالحة الوطنية وتخفيف الاحتقانات التي تراكمت طيلة سنوات، فتحرير السجناء وكشف مصير المغيبيين هو أحد الوجوه الرئيسية في مسار العدالة الانتقالية المساهمة في الخلاص من مخلفات ماضٍ مؤلم، وهو ما يمكنه أن يردم الفجوات المعيقة لرسم سياسات سليمة نحو المستقبل السوري ويطلق آفاقاً رحبة لتغذية قيم التسامح والتعايش من جديد. وتلعب هنا مؤسسات المجتمع المدني دوراً كبيراً على هذا الصعيد من خلال نشر الوعي القانوني وتوثيق الجرائم والانتهاكات وتقديم التسهيلات لإجراءات المحاكم، وقد لعبت منظمات المجتمع المدني في البوسنة، على سبيل المثال، دوراً ضاغظاً على القوى المتفاوضة لوضع ملف المفقودين على طاولة الحوار في مدينة دايتون 1995.

✓ يبدأ تطبيق مسار العدالة الانتقالية بالضغط على مسار التفاوض السياسي وتشديد مطالبة المجتمع الدولي باجبار مختلف أطراف الصراع لمعالجة الملفات الإنسانية الملحة في سوريا أولاً وقبل أي خطوة أخرى، وأيضاً من تشكيل لجان أهلية ومدنية مهمتها المتابعة الحثيثة لأوضاع الضحايا ووضع الحقائق أمام الجميع بما في ذلك تشجيع مختلف المبادرات التي تسعى لكشف ونشر وتعميم ما حصل من انتهاكات، كدعم البرامج الوثائقية والأفلام والكتابات الروائية والقصصية والنشاطات المسرحية والندوات وغيرها، كي تبقى هذه التحديات حية أمام الرأي العام مما يؤدي لمحاسبة المسؤولين وإجبارهم على إظهار الحقائق، وانتهاءً بمحاسبة المرتكبين وإنصاف أهالي الضحايا والتعويض عليهم مادياً ومعنوياً، مع الأخذ بالحسبان كل جهد أو دعوة لفصل المؤسسات القضائية عن التنفيذية والتشجيع على تعرية مختلف القوانين الجائرة التي □ درت وتنال من حقوق الإنسان، ربطاً برفض وإلغاء ما يسمى بالمحاكم الاستثنائية والشرعية والاقتصار على إقامة محاكم مدنية عادلة، من دون نسيان إلغاء كل القوانين التي تحمي الجلاد أو المرتكب الذي قام بتعذيب أو الحاق أذى بإنسان آخر، أو تمنحه أسباباً تخفيفية.

العودة والاستجابة المحلية

● ثمة شروط أولية لعودة السوريين المشردين النازحين أو اللاجئين أو المهجرين قسرياً إلى ديارهم ألا وهي توفر الأمان وضمان الحقوق، بما في ذلك وقف الصراع المسلح والمعارك الحربية التي تهددهم وإشعارهم بوجود رغبة في مساعدتهم لترميم وبناء أوضاعهم من جديد، سكناً وعملاً و□حة وتعليمياً وخدمات. وإذ تقتضي العودة الأمانة والمستدامة للاجئين إرساء إطار عمل يقرّ بالجذور السياسية للأزمة السورية ويعترف بحقّ اللاجئين في العودة إلى مسقط رأسهم، ولا يمكن ضمان الأمن والسلامة سوى

من خلال عملية سياسية ترسي آليات حكم شاملة، وتضع حداً لإفلات المجرمين من العقاب، وتيسر إعادة الدمج ونزع السلاح، وتوفر القدرة على الوفاق إلى القضاء والعدل⁴³.

● على الرغم من أن المدخل الأساس لتشجيع هؤلاء على العودة هو محتوى التسوية السياسية التي تنهي النزاعات والاضطهاد اللذين اضطرا الناس إلى الفرار من ديارهم، وبرغم إقتران هذه التسوية بإعادة الأعمار الكفيلة بتوفير شروط وظروف مقبولة للعيش وممارسة كافة أنشطة الحياة من عمل وتعليم ورعاية صحية، لكن هناك ما يمكن العمل عليه حالياً وفوراً لتخفيف هذه الأزمة الإنسانية ومعالجة تداعياتها السلبية.

● لقد أفضت الحوارات المتنوعة مع بعض الناشطين المهتمين بمتابعة شؤون النازحين أو اللاجئين أو المهجرين قسرياً وإيضاً مع مجموعات من النازحين واللاجئين أنفسهم، إلى استخلاص بعض الخطوات والسيناريوهات التي يصح ربطها بمسار خاص لتطبيق نوع من العدالة الإنتقالية في سوريا بخصوص العودة، والذي فرضته شروط تطور الصراع وتوازنته الراهنة ربطاً بتنامي مصلحة دولية عامة للحد من موجات النزوح واللجوء ما قد يفتح الأفق لخيارات إنسانية أممية للمساعدة في إنجاح خيار العودة يحده دور للمنظمات الأممية والجهات الراعية لعملية السلام في سوريا، بالتشارك مع الكوادر الوطنية في وضع خطط عمل وتطوير آليات قانونية ورقابية تستجيب للمحاور التالية:

○ ردع كافة الأطراف ومنعها من ملاحقة أو مضايقة النازحين الراغبين في العودة لبيوتهم وأراضيهم، وإزالة الأسباب والدوافع التي تساعد على استمرار سياسة التهجير القسري وإعادة الحقوق لا سيما حابها بما فيها أراضيهم وممتلكاتهم وتعويضهم على ما نهب منهم.

○ السماح لجميع الفارين من الاضطهاد أو الحروب باجتياز الحدود، سواء أكانوا يحملون وثائق سفر أم لا، ومنع إعادتهم بالقوة، ومنحهم إقامات مؤقتة مشرفة لهم كحل في غاية الأهمية يساعدهم في حال لاحت أية فرصة أمنية كي يعودوا الى بلادهم ليشاركوا وهم أحرار وبأوضاع نفسية وذهنية جيدة، في ردم الفجوات العديدة القائمة أمام خلاص المجتمع.

○ تنمية التعاون والالتزام بين كافة الدول المعنية للتحقيق بشأن عصابات الاتجار بالبشر ومقاضاة أعضائها الذين يستغلون اللاجئين والمهاجرين.

○ العمل على تهيئة مناخ إجتماعي أو تشكيلي رأي عام إنساني ضاغط على كافة المعنيين كي يعطوا الأولوية لتخفيف معاناة هؤلاء المشردين، والضغط على بلدان اللجوء للتعامل بمستوى إنساني معهم كما التشجيع على مدهم بالدعم المادي طيلة فترة النزوح واللجوء، كما ينبغي العمل كي تتوقف الحكومات عن تحميل اللاجئين والمهاجرين مسؤولية المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة ببلدانها، ربطاً بالعمل على مكافحة جميع أنواع رهاب الأجانب والتمييز العنصري.

مركز كارينغي للشرط الأوسط، أوقات مهمة: ما يحتاجه اللاجئون السوريون للعودة إلى الوطن 2018⁴³

- تشكيل لجان أممية وحكومية وأهلية مشتركة، لمنع ما يسمى آليات الغرلة الأمنية، بما يعني وقف آليات التدقيق بالنازحين واللاجئين العائدين أو الراغبين بالعودة التي تقوم بها القوات المسيطرة في مناطق العودة ومنع القيام بأية تجاوزات بحق هؤلاء العائدين أو أية عمليات انتقامية.
- الاهتمام الخاص بتوفير شروط واطمئنان لعودة أبناء الطبقة الوسطى، من الكفاءات العلمية والاقتصادية، كالأطباء والمهندسين والمعلمين وغيرهم، لما يمتلكونه من قدرة على لعب دور مطمئن للجميع في العودة ولضمان حد من الأمان والاستقرار.
- ضمان عودة مشرفة للأسرة ككل، فالعنف خرب البنية الأهلية وقسم الوحدات الاجتماعية، وعلى رأسها الوحدة الأهم وهي العائلة التي كانت تشكل محور المرجعية بالنسبة إلى الأفراد، ما يساعد على ترميم العلاقات الأسرية الأساسية، وينمي المساعدات المتبادلة بين الآباء والأمهات وبين أولادهم.
- حلّ المشاكل المتعلقة بحقوق الملكية بما يساهم في جبر الضرر وإعادة الحقوق لأصحابها عند الإمكان أو تعويضهم عنها الأمر الذي يسهّل إلى حد كبير عمليات العودة ويضفي عليها طابع الجدّة ويمكن الاستفادة هنا من تجربة كوسوفو في التعامل مع قضايا الملكية في أعقاب النزاع حيث تركّزت جهود مختلف الجهات الفاعلة الدولية والمحلية في تعزيز المصالحة من خلال التعامل مع قضايا الملكية التي تؤثر على العلاقات المجتمعية وتسهيل عودة السكان⁴⁴.
- يرتهن نجاح عملية عودة اللاجئين بأن تكون متضمنة بكل أبعادها بالتسوية السياسية التي تكفل للجميع عودة أمنة وحماية حقوق الملكية، ويفضل أن تشرف عليها وتمهد لها نخبة من السياسيين والمتقنين برعاية هيئات الحوكمة المحلية التي تشكل لهذه الغاية، لكن مع حظر نفوذ شخصيات من أجهزة أمن النظام والكوادر الإدارية المتحزبة لطرف من الأطراف.
- إن إنشاء مناطق أمنة يحظر فيها الطيران والقصف والعمليات العسكرية، يمكنها أن تشكل خياراً جدياً لعودة النازحين أو اللاجئين المدنيين السوريين انتظاراً لتسوية عادلة، لكن المنطقة الأمنة، إن تمت ستقام بطبيعة الحال بالتنسيق مع النظام السوري، وكي لا تفشل ينبغي ربط إقامتها بإزالة كافة عوامل القلق وعدم الأمان، وتشجيع عودة الموظفين الرسميين، والمهندسين، والأطباء، والمهنيين الآخرين الذين يهدد غيابهم قدرة البشر على ممارسة حياتهم الطبيعية.
- دعم دور اليونيسيف وتفعيل دور المنظمات القادرة بالتنسيق والتواصل والتشبيك مع منظمات أخرى إغاثية وطبية على الاستجابة والاهتمام بمعالجة واقع النساء والأطفال السوريين المبرر من خلال ضمان حمايتهم وتقديم الخدمات الصحية وخدمات الدعم النفسي لهم ومساعدتهم على

⁴⁴ Centre for Applied Studies in International Negotiations: Administration and Governance in Kosovo: Lessons learned and lessons to be learned, 2003

تخفيف المشكلات الشخصية والأسرية، بما في ذلك معالجة تداعيات ظاهرة عمالة الأطفال والزواج المبكر للفتيات، وكل ما يرتبط بتوفير احتياجات الإنسان الأساسية، كالمكان الآمن والمأوى والحاجات الغذائية وحاجات النظافة والمرافق والمياه الصحية، وخاصة في المخيمات، وأماكن النزوح.

○ بالإضافة إلى التحديات العاجلة والمتمثلة في توفير الغذاء والدواء وسبل النمو الصحي السليم وعلاج الأمراض وعلى الأخص تلك المتفشية، بين الأطفال السوريين على الأراضي السورية وفي بلدان اللجوء المجاورة، هناك طائفة واسعة من التحديات ليس من السهل التصدي لها وليست في الوقت ذاته مسائل تحتمل التأجيل، مثل معالجة وجود أطفال بين صفوف المقاتلين، ومنع انتشار الأفكار الحربية والعدوانية بينهم تحت تأثير قذواتهم من آباء أو أشقاء أو أصدقاء، أو بسبب الظروف التي يعيشونها، وكل ذلك يستدعي دعم المنظمات الأممية عبر مبادرات تطوعية لتشكيل لجان وجمعيات للمجتمع المدني واستغلالها للوقوف إلى الأطفال المحرومين، وتمكينهم من مواجهة مختلف التحديات التي لا تعرف انتماءات ولا حدوداً ولا خطوط نار، ولا حواجز عسكرية. ويبقى السؤال، من يمكن أن يتصور القدرة على رسم سياسات للمستقبل السوري إن لم نبدأ بتطبيق عدالة انتقالية تضمن للأطفال والنساء حقوقهم وتشجعهم على المشاركة؟ وألم تكرر المؤسسات الأممية والمنظمات الحقوقية تحذيراتها من تأثير الحرب على المدى الطويل على الأطفال والنساء، بينما هؤلاء، هم تحديداً أكثر من يساهمون في إعادة بناء سوريا في المرحلة المقبلة؟

المصالحة

- لا بد أن تبتعد خارطة طريق العدالة الانتقالية عن الثأر والانتقام وإلا فإنها لن تحقق النجاح في إرساء سلام مستدام كما شهدت التجربة في العراق⁴⁵ لكنها حين تقترب من تمكين الجميع من تمثّل روح المسامحة والمصالحة تسهل الانتقال التدريجي إلى حالة من الاستقرار والسلم الأهلي.
- ولا ينفع لمعالجة الشروخ الاجتماعية والسياسية والطائفية والنفسية التي خلفتها سنوات الصراع الدامي بين أبناء الوطن الواحد، القول أن سوريا عصية على التفكك، وأن ثمة ثقة مطلقة بالشعب السوري ورهان على ذخيرته في التسامح والتعايش، ولا ينفع أيضاً التذكير بهتافات المتظاهرين، في بداية اختراقهم جدار الصمت والخوف، عن الشعب الواحد وإعلاء قيم الكرامة والحرية كخيار لا غنى عنه لاستعادة روح المجتمع ووحدته، أو الركون إلى شيوع حالة من الحنين العميق إلى الوطن والأرض لا تزال تسم مشاعر غالبية السوريين المشردين، ولكن ما ينفع هو الارتقاء بمسؤولية المجتمع المدني والأهلي والتركيز على دوريهما عبر لجان وتشابكات متنوعة في إحياء وجه سوريا الوطني العريض، وفي ضرب المثل من تفاني الحياة اليومية في الوطن والهوية الجامعة، بما في ذلك الرفض الواضح والحازم، لكل المشاريع التي تسعى لتطييف المجتمع وحرفه عن تشاركيته ولا تساعد السوريين على

إريك ستوفر وميراندا سيسون وفونج فام وباتريك فينك: العدالة المؤجلة، المساءلة وإعادة البناء الاجتماعي في العراق 2008⁴⁵

امتلاك روح التسامح لتجاوز ما حصل من عنف ودماء، كطريق لا بد منها لتأكيد تعايشهم في إطار وحدتهم الكيانية والسياسية، مستعينين بوحدة معاناة ومكابدة مختلف أبناء الشعب التي وُلت، إلى درجة لا تطاق، وأيضاً بوحدة قلقهم من حاضر غامض ومن مستقبل مفتوح على الأسوأ، إن لم يبادروا إلى تجاوزه، والأهم مستعينين بمؤشرات تقدم العدالة الانتقالية التي تحاسب المسيء وتعوض المتضرر وتؤكد على المساواة التامة أمام القانون.

● لمسار العدالة الانتقالية أهمية كبيرة في تحقيق المصالحة الوطنية، كونه يشتغل على جعل قيم التسامح والتعايش والسلم الأهلي قيماً مجتمعية وثقافية معاشة وراسخة، وكونه يرتبط بجملة أسس وسياسات وبرامج جوهرها تعزيز المواطنة والديمقراطية والتعددية والمصير المشترك، بما يرسخ الانتماء والولاء والهوية الوطنية في مواجهة تضخم الهويات العرقية والطائفية التي تهدد المجتمع بالانغلاق والعزل المناطقي والاحتراب على أساس من الهويات الفرعية والمصالح الضيقة. وإذا كان للمجتمع الدولي والمنظمات الأممية دوراً فاعلاً وحاسماً في تحقيق عدالة انتقالية ومصالحة وطنية في سوريا في ظل حجم الخراب والتفكك الحاد في المجتمع، فثمة فرص متعددة يمكن أن تشارك فيها، أجهزة الثقافة والإعلام والمنظمات التربوية والتعليمية والمؤسسات الفنية، ثم المنظمات المدنية والمهنية على تنوع فاعليتها واختصاصاتها، بما في ذلك القطاعات الأهلية والعشائرية والمناطقية، وذلك من أجل جعل المصالحة مطلباً جماهيرياً على مستوى التبني والضغط لخلق شراكات حقيقية وتفاعلية بين الفرد والمجتمع تعزز المواطنة والهوية والوحدة والعيش المشترك.

● لا بد من الحديث هنا عن مسألة العفو ودوره في إرساء المصالحة ولكن ليس لتغيب العدالة، فاستخدام هذا الطريق ضروري على أن يلبي حاجات الإنصاف والمصالحة، وتحديدًا عندما لا يكون عاماً بل يستخدم لإغلاق ملفات تم إنهاؤها أهلياً وتمت التسويات والمراضة في شأنها، والتجربة تشير إلى أن تضميد الجروح وهي ما زالت تنزف أو من دون أن تكون مطهرة جيداً، هو بمثابة نار تحت الرماد يمكن تأجيلها في أي وقت. ومع أهمية إشاعة روح التسامح والمصالحة، واستخدام سياسات العفو الشامل عن بعض الجرائم والعفو الجزئي عن جرائم أخرى، لا يمكن أن تتجزمؤسسات العدالة الانتقالية بنزاهة وتصل إلى الحقائق إلا في حال الوفاق إلى سجلات الشرطة، بما في ذلك تأمين استقلال القضاء ونزاهته والتحقيق واحترام الإجراءات القانونية ومنع المحاكمات المتعددة للجريمة ذاتها وتأمين حماية الشهود وحماية الإجراءات الخفية والموظفين⁴⁶.

● تعتبر المشاورات الوطنية عنصر مهم جداً من عناصر نجاح مسار العدالة الانتقالية إذ أنه يستلزم ويشجع على المشاركة العامة المجدية، بما فيها سماع الآراء والمختلفة للرجال والنساء، ما يساعد على إيضاح احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع أو الحكم القمعي، بهدف وضع خطوات ملائمة للتقدم نحو العدالة الانتقالية، وبلا شك فإن تنشيط المشاورات المحلية يساعد الضحايا وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني على قيادة الفترة الانتقالية محلياً، من دون أن نغفل أن نجاح هذه

⁴⁶ International Center for Transitional Justice: Making an impact/guidelines on designing and implementing outreach programmes for transitional justice 2011

المشاورات يرتبط إلى حد كبير بالدور الفعّال الذي تلعبه منظمات الأمم المتحدة المختلفة أو لجانها وبعثاتها الخا□ة عن طريق تنظيمها محافل للمناقشة، وإسداء المشورة القانونية والتقنية، وتشجيع مشاركة الجماعات المستبعدة تقليدياً، مثل الضحايا والأقليات والنساء والأطفال، ودعم بناء القدرات الوطنية والتوعوية، وتعبئة الموارد المالية والمادية، خا□ة وأن تأثير عمليات العدالة الانتقالية واستمرارها يتوقف إلى درجة كبيرة على فهمها والتعريف بها بشكل متنسق أثناء تنفيذها وبعده⁴⁷.

● يحتاج مشروع الاستجابة لاشتراطات المصالحة، وتطوير التعاطي مع قيمها واستحقاقاتها وردع محاولات إجهاضها، إلى تطوير مرافق في تحولات بنية المجتمع والدولة، وايضاً إلى تعبئة مجتمعية وجدانية مؤيدة ومطالبة بالمصالحة، ما يستدعي تركيز الإرادة على تطوير الأداء الإعلامي والثقافي والتربوي الداعم لمشروع المصالحة كي ينجز مهامه المطلوبة.

● إن التطلع إلى تسوية تاريخية تنهي التضاد المجتمعي وتنقل الوطن □وب الوحدة والتعايش والسلام تقرضان العمل على عدة محاور، ثقافياً وسياسياً وإعلامياً، وعلى هذه الطريق وفي سياق مسارات العدالة الانتقالية الخا□ة بخلاص المجتمع السوري يصح التوقف عند النقاط التالية:

○ التركيز على أهمية حماية مشروع الدولة الموحدة ضد تنامي مشاريع الدويلات القومية والطائفية وحماية المجتمع من استمرار خطر التصادم والاحتراب بمنع ومحا□رة شرعنة الاختلافات الطائفية ودخولها كقيم ومعايير في البناء المجتمعي من خلال تنمية المنظومات القيمية والثقافية والتربوية على أساس من المواطنة والديمقراطية والتعايش والسلام المجتمعي.

○ التشجيع على القبول باستحقاقات العملية السياسية والنظام الديمقراطي كجوهر لإنتاج السلطات وأساس لبناء الدولة وإدارتها على أساس من المواطنة ودولة المؤسسات واحترام حقوق الإنسان ومجمل الحريات السياسية والمدنية.

○ ضرورة تدعيم الهوية الوطنية والخصو□ية السورية من خلال الترويج لأهمية تسوية تاريخية وطنية تراعي العدل والمساواة ومصالح الجميع، وتؤسس لبناء قدرات المواطنين ونخبهم المجتمعية وتوعيتهم بأن وجودهم ومصالحهم مرتبطة بمشروع المصالحة الوطنية لكسبهم كقوة هائلة الى جانبه.

○ إدانة وتجريم ومحاربة الإرهاب والفساد الذين يستهدفان السوريين ومؤسسات الدولة وعدم إضفاء الشرعية أو المشروعية عليهما أيّاً كان السبب، ونبذ العنف والتأمر والعدوان في حل المشكلات المجتمعية والسياسية واعتماد الحوار والآليات الديمقراطية لإدارة الخلاف والصراع بعيداً عن الاحتكام الى السلاح، الذي يجب حصره بيد الدولة وعدم السماح بوجود كيانات عسكرية خارج إطارها.

مذكرة توجيهية أعدها الأمين العام: نهج الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية 2010 47

- إحداهن قطيعة مع الثقافة السياسية السلطوية الموروثة عن الأنظمة البائدة، وترسيخ الخطاب الوطني الجمعي المعزز لقيم التسامح وقبول الآخر والسلم الأهلي، والابتعاد عن الخطاب الطائفي والفئوي التحريضي، بما في ذلك ترشيد الخطاب الديني والثقافي □ وب تعزيز قيم التعددية والقبول باستحقاق الاختلاف والعدالة والحقوق المتكافئة.
- الانفتاح والتأثير على الرأي العام الإقليمي والدولي من خلال إشراك وسائل الإعلام والاتصال ومحافل الثقافة لتصحيح الحقائق وإيصال فهم متوازن لمجريات الأمور بما في ذلك تحييد أو كسب الأوساط الإعلامية والثقافية التي تشتغل بالضد من مشروع المصالحة الوطنية.

الحوكمة والإطار المؤسسي

- تسمح الحوكمة بمزيد من المشاركة التي تتعلق بمعناها الأوسع بالعمليات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بطريقة □ بإغاة السياسات وتحديد الأساسيات وتخصيص الموارد وتطبيق الإ □ للاحات ومعرفة تنفيذها، كما بتوزيع سلطة اتخاذ القرارات على المستويات المحلية، وتحديد المسؤول عن اتخاذ هذه القرارات وكيف توزع الموارد وكيف تتم المحاسبة. ولعل اللامركزية ونقل السلطة الإدارية وأيضاً السياسية والمالية إلى عدد من مستويات الإدارة الأدنى، هو من أكثر إ □ للاحات الحوكمة انتشاراً في العقدين الماضيين، حيث يسود الاعتقاد على نطاق واسع بأن إخضاع مؤدي الخدمات للمساءلة المباشرة داخل المجتمعات التي يخدمونها ومشاركة هذه المجتمعات بدور كبير في عملية اتخاذ القرارات هي من الأمور المساعدة على التمكين وتشجيع الناس على المشاركة والتفاعل واتخاذ القرارات، كما تحت مؤدي الخدمات على أن يكونوا أكثر تفاعلاً مع احتياجات واهتمامات الفقراء والمحرومين، كل ذلك يساعد في تخفيف الآثار السلبية ومخلفات مرحلة العنف والتقدم بجديّة نحو تطبيق العدالة الانتقالية.
- وأيضاً تلعب الحوكمة دورها في إنجاح مسار العدالة الانتقالية ما دامت تشكل عنصراً محورياً في جدول أعمال التنمية، وشرطاً أساسياً لتعزيز النمو الاقتصادي في مجتمعات أنهكتها الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان، وأيضاً لدورها في تسريع الحد من الفقر وتغيب الحقوق وحسن توفير الخدمات، لكن ما يعترض هذا الدور، وجود فجوة كبيرة ما بين الالتزام والتنفيذ، إن لجهة الافتقار إلى العديد من الموارد البشرية والمادية وضعف مصادر تقديم الدعم المالي المحلية والعالمية وإن لجهة ضعف برامج التأهيل والتدريب لبناء القدرات الوطنية المؤهلة، فضلاً عن أن نجاح الحوكمة يتأثر كغيره بالظروف السائدة، حيث أن ضعف الديمقراطية والشفافية واحترام القانون يؤثر على المشاركة، خا □ وأ أن الحوكمة تربط بين العديد من الجهات الفاعلة وهي التي تحدد شروط التفاعل الذي يتم بينهم، وتوزيع الحقوق والمسؤوليات.
- يستدعي نجاح مسار العدالة الانتقالية التصحيح الفوري والعدال للثغرة القانونية المتعلقة بمصادرة الأراضي والملكيات كي لا تزداد عمقاً وإتساعاً الفجوة الانسانية وظواهر الظلم والاستنثار، والبدائية بالعمل على تشكيل لجان قانونية للنظر في كافة المراسيم والاجراءات التي تطال ملكيات الأفراد والجماعات، وخا □ إن كان السبب سياسي، كحال الممتلكات المصادرة لجماعات المعارضة وغيرها.

• الإصلاح المؤسسي:

○ إن البحث عن الحقيقة والعدالة الجنائية تتطلب لنجاحها إلى جانب جبر الضرر وإنصاف المظلومين إصلاح المؤسسات الحكومية ولعل أهم أسس إصلاح هذه المؤسسات على طريق بناء دولة القانون:

- تحويل الهيئات والمؤسسات العامة التي ساعدت على إطالة النزاع أو الحكم القمعي وإصلاح الأجهزة الأمنية إلى هيئات ومؤسسات تحفظ السلام وتحمي حقوق الإنسان وترسخ ثقافة احترام سيادة القانون، ويعد الاختيار الدقيق للمسؤولين الحكوميين الجدد، ولا سيما في قطاعي الأمن والعدالة، أمرًا ذا أهمية حاسمة لتيسير هذا التحول، بما في ذلك القيام بدورات تدريبية شاملة للمسؤولين والموظفين الحكوميين بشأن حماية قيم حقوق الإنسان ومعايير القانون الإنساني الدولي الواجبة التطبيق.
- يمكن أخذ إصلاح المؤسسات الأمنية ضمن مسار العدالة الانتقالية في المغرب كمثال⁴⁸. إذ لا يمكن أن تتم المحاسبة وتعويض الضحايا، مع الإبقاء على بنية وأعضاء المؤسسات التي تورطت في انتهاكات حقوق الإنسان، والقصد إجراء تعديلات هيكلية وتطهير تلك المؤسسات والأجهزة الأمنية من بعض العناصر التي يثبت تورطهم في ارتكاب الجرائم، لضمان عدم تكرار تلك الممارسات مرة أخرى من قبلها أو من أية أجهزة أخرى في الدولة أو من قبل باقي الأطراف.
- ضمان المحاسبة من خلال عملية إعادة تأهيل للإدارات العامة مترافقة مع لامركزية إدارية تسمح للهيكلية الإدارية الوطنية أن تكون شاملة، وتشاركية، وشفافة، وتركز على المساواة بين الجنسين.
- ضرورة تدريب النفس والآخرين على الحد من مستوى التوقعات فيما يتعلق بتحقيق نتائج سريعة، بما يعني ضرورة عدم إطلاق تقديرات غير واقعية وغير ممكنة التنفيذ حول التوقيت المناسب لتقديم مسار العدالة الانتقالية وللتدابير والآليات الاجرائية المعنية بالمحاسبة والمعاقبة والمصالحة، حتى لا تتفاقم خيبة الأمل الناجمة عن الاخلال بتنفيذ الوعود.

البنى التحتية

- ترتبط العدالة الانتقالية والتحولات السياسية والتشريعية وإعادة إعمار البلاد بإعادة تشكيل البنى المدعمة وتجهيزها بواقع جديد يفترض أنه أكثر حداثة من الواقع القديم بما يؤمن وول المواطنين للخدمات الاجتماعية الأساسية، ويمكنهم من حماية تعايشهم والسلم الأهلي.

مركز القاهرة: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب 2013⁴⁸

- ليس الخروج من الكارثة الحالية سهلاً، بل هو يستدعي إجراءات فاعلة وحازمة في آن معاً، لتعافي المجتمع من أضرار الحرب، وبخاﺏة في الشق الاقتصادي، ويترتب على ذلك إضافة إلى عرض قاعدة بيانات شاملة للأضرار والإمكانات المتاحة، إلى تخطيط شبه مركزي يتشاور مع المجالس المحلية، واعتماد التوجه في إعادة الإعمار نحو البنية التحتية، والمشروعات غير الربحية في المدى القصير. وإذا تجاوزنا الشرط السلمي غير المتحقق حالياً، فإن الأهداف والحوافز تبدو جدّ متباينة لدى معظم الأطراف المنادية بإعادة الإعمار، إذ يختلف مفهوم إعادة الإعمار من جهة إلى أخرى بحسب موقعها السياسي، ونواياها المستقبلية، فثمة من يعتبر إعادة الإعمار بمنزلة هبة لبلد منكوب، وثمة من يجدها فرصة استثمارية لجني بعض الأرباح.
- تبقى المقاربة الاقتصادية لمفهوم إعادة الإعمار مرهونة بالمقاربة السياسية، ولا يمكن النظر إليها من خارجها، فما حدث في سوريا ليس زلزالاً طبيعياً يجري تلافي آثاره، ليعاد ترميم ما تهدم وفق آلية تنفيذية منفصلة عن السياسة.
- يحتم الاستثناء السوري الحالي إعادة تشكيل الحلم الجامع لبناء دولة ومجتمع قويين، وسوريا تمتلك من الثروات العامة، والمقدرات البشرية ما يؤهلها للنهوض بوتيرة قد تشكل نموذجاً فريداً في حال انتهت الحرب، وتوفرت البيئة الملائمة، فمقومات التنوع الاستثماري موجودة، وكذلك الموقع الحيوي، والكادر البشري، إضافة إلى وجود رؤوس أموال، مادية وبشرية، كبيرة في الخارج، هي قابلة للعودة في ظل شروط سياسية وأمنية ذات بيئات تشريعية حمائية، وقضاء مستقل ونزيه.
- رغم أن الشرط الاقتصادي الناجح محكوم بجملة من العوامل الخارجة عنه، إلا أنه يحتاج إلى مناخ مناسب لم يعد توفيره في سورية من قبيل الترف، وإنما بات حاجة ماسة في اللحظة الراهنة للبقاء على قيد الحياة، ولعله الخطوة الأهم للنهوض من المأزق الشديد، وسيترتب أي تأخير في توفير هذا المناخ عواقب شديدة ستدفع بالوطن إلى حالة التنشيطي المطلق، ونقطة اللاعودة في بناء مجتمع متماسك، أو مجتمع قادر على إعالة نفسه بنفسه.
- لا يمكن أن تنجز عملية إعادة إعمار بالمعنى الحقيقي، إن غابت عنها الدول الكبرى ومؤسساتها التي تمتلك الأموال والتقنية والخبرات التي تحتاجها سوريا لمعالجة الخراب العمراني والاقتصادي، وهؤلاء بدهاءة، لن يتعاطوا مع عملية إعادة إعمار إذا لم تكن بأفق ضمان الاستقرار والسلم والأمن في المنطقة.
- لقد اعتمدت الأمم المتحدة مبدأ الإشراف الدولي كوسيلة لمعالجة مخلفات الحرب العالمية الثانية، والمقترن بتطبيق العدالة الانتقالية والالﺏاحات السياسية وإعادة بناء البنى التحتية، وهو ما نعتقد أنه بات طريقاً ممكنة لتخليص السوريين من محتهم، ربطاً بتحجيم دور النظام القمعي القائم، مع الحفاظ على ما تبقى من الدولة ومؤسساتها، ومنع سقوط المجتمع في أحوال الطائفية والمحاﺏة والتقسيم وأتون الثأر والانتقام.

مسار الجهود لتنفيذ أسس وثوابت الرؤية المستقبلية للعدالة الانتقالية في سوريا للعام 2030

إنطلاقاً من الثقة بأن المجتمع السوري يمتلك مقومات التجديد والنهوض وقادر على فتح □ فحة جديدة ترتكز على تأمين فرص أمانة وكريمة لعودة جميع أبنائه النازحين واللاجئين، وتوفير الحماية الاجتماعية لمن يحتاجها، وعلى مصالحة حقيقية ترفض كل أنواع القمع والعنف وتعيد ترميم حياة شرائح واسعة من السوريين، على قاعدة محاسبة المرتكبين وإنصاف الضحايا، لا يمكن ترسيخ السلام المستدام والبدء بعملية التنمية وإعادة الاعمار ربطاً برؤية سورية عام / 2030 / إلا عبر البدء بوضع خطة طريق وطنية متكاملة للعدالة الانتقالية تخص ما و □ ل اليه الوضع السوري وترتبط عضويًا بمسار بناء دولة حديثة تعتمد مفهوم وقيم المواطنة والديمقراطية.

أولاً، العمل للو □ ول إلى اتفاق سياسي يضمن وقف العنف وتكريس مناخ أمني مطمئن يسمح بتقييم الظروف القائمة على الأرض وتحديد الشروط المساعدة على البدء في إرساء عملية □ حيحة للعدالة الانتقالية ويضمن أيضاً انتقالاً شاملاً وعملية توافقية لإ □ لاح هيكلية الحوكمة وإعادة تأهيل المؤسسات السياسية على قاعدة المواطنة والمساواة ربطاً ببناء الثقافة الديمقراطية وتعزيز ممارستها مع التركيز على أن يكون غرض تحقيق العدالة الانتقالية نبذ الثأر والانتقام وتمكين الجميع تمثل روح المسامحة والمصالحة بما يساعد في تسهيل الانتقال التدريجي إلى حالة من الاستقرار والسلم الأهلي.

ثانياً، العمل على تشكيل هيئة وطنية تحضيرية معنية بتحفيز الاستعداد والجاهزية للشروع بتقديم المبادرات والاجتهادات لتوفير الركائز والمقومات المساعدة على تأسيس هيئة مستقلة للعدالة الانتقالية وإعداد الكوادر القانونية المختصة وتدريبها والأهم البدء بحملة شعبية لنشر ثقافة العدالة الانتقالية وتعريف المواطنين بمفهومها وأهميتها وفعاليتها لردم الفجوات التي خلفتها الحرب الطويلة، و □ خة على مستوى حقوق الإنسان ومعاناة المرأة السورية ومستوجبات إعادة الاعمار وذلك لضمان نجاح الانصاف والمصالحة والعيش المشترك.

وتضم الهيئة المستقلة للعدالة الانتقالية قضاة ومحامين ورموز الوطنية مشهود لهم بالكفاءة وعدم التورط بأي جرائم ويمثلون أطراف المجتمع السوري المختلفة بتنوعها السياسي والديني، وتعمل بالتشارك مع فريق خبراء ومختصين من هيئات الأمم المتحدة وممثلين عن هيئات المجتمع المدني على وضع استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية تتضمن نظام العمل الأساسي وتحديد الهيئات والجهات المنفذة والبدء بحماية السجلات والوثائق وبالتالي وبالتوا □ ل مع الشعب السوري للعمل على تفادي الهجمات الانتقامية، وأيضاً لإيصال أ □ وات المواطنين جميعاً وبشكل خاص الفئات المهمشة أو المجردة من حقوقها أو المميز ضدها (النساء السوريات مثلاً)..

ثالثاً، البدء بتنفيذ خطة طريق العدالة الانتقالية عبر المحاور التالية:

- **لجان كشف الحقيقة:** وهي هيئات غير قضائية مستقلة تفترض معايير الموضوعية والدقة والحساسية في إختيار أعضائها ويتفرع عنها مكتب خاص معني بالكشف عن مصير المفقودين والمخطوفين والمعتقلين، وتتولى مهمة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي شهدتها المرحلة السابقة وتقديم تقرير نهائي يتضمن الاستنتاجات والتوصيات، مع الأخذ بعين الاعتبار نوع الانتهاكات التي سيتم التحقيق بشأنها والمدة الزمنية وسلطاتها في التحقيق وميزانيتها وآليات الاعتراض على عملها وأوجه الحماية الواجبة للأشخاص المشاركين وإجراءات المتابعة والتقييم بعد اختتام العمليات.
- **صندوق التعويضات:** وتتبع له لجان فنية مختصة تقوم بالمسح الميداني لكل المناطق ووضع قائمة بأسماء الضحايا والمفقودين وعدد المصابين والجرحى وتقدير الأضرار المادية اللاحقة بالمنازل والعقارات، ويمول الصندوق من الدولة ومن التبرعات المحلية والدولية ويتكفل بتعويض الأذى الجسدي والمادي للمواطنين المتضررين، كفقدان أحد أفراد الأسرة أو التعويض لأصحاب المنازل والعقارات والممتلكات التي تدمرت كلياً أو جزئياً، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال ومشوهي الحرب وذوي الاحتياجات الخاصة، وأيضاً لمساعدة المهجرين على العودة لبلداتهم عبر ترميم حياتهم وتأمين سبل العيش والحماية لهم، وإشراكهم في رعاية العقد الاجتماعي الجديد وبناء الدولة.
- **القضاة والمحاكم والمحاكمات:** بداية، تشكيل محاكم وطنية متوافقة مع القوانين الدولية وتضم قضاة مشهود لهم بالنزاهة والحيادية والاستقلال، للنظر بالجرائم والانتهاكات التي لها آثار جسيمة الحرب أو ضد الإنسانية أو الإبادة أو التطهير العرقي وتشمل أيضاً النظر بمسؤولية المنفذين ومن أعطى الأوامر والقبض عليهم ومصادرة الأموال والأشياء المنهوبة والمسروقة، وإذا عجز القضاء والقانون الوطني عن تأمين العدالة، فيمكن الاستفادة والتعاون في الإطار الدولي لتشكيل محاكم مختلطة، والاستعانة عند الحاجة بقضاة عرب أو أجانب، كما تنشأ محاكم خاصة للبت بقضايا الملكية والحياسة بالسرعة القصوى.
- **لجان المصالحة والسلم الأهلي:** وتضم شخصيات ثقافية وعلمية وقانونية وفنية ودينية واجتماعية ذات احترام تعمل في الأماكن التي شهدت نزاعات أو إشكالات دينية أو طائفية أو قومية على تهدئة النفوس وتبديد الشكوك وإعادة الثقة بين مكونات المجتمع ونشر الوعي حول أهمية المصالحة والتسامح على قاعدة التوافق الوطني السلمي الديمقراطي وتشجيع الأطراف المرتكبة على تحمل المسؤولية وكشف الضرر ورأب الصدع والانصاف، بما في ذلك تمكين الناس وخاصة الأكثر فقراً وهشاشة من الوصول إلى تحقيق الاحتياجات الأساسية ما يؤسس لشبكة علاقات إنسانية تكون حاملاً وحامياً للتماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية الطويلة الأمد.

- **فرق الدعم النفسي:** وهي فرق خاصة يشارك فيها متطوعون بمساعدة الأطباء وأخصائيي العلاج النفسي لتقديم الدعم لضحايا الانتهاكات وذويهم مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المراحل العمرية المختلفة وأيضاً الحاجات التي تتبع للنوع الاجتماعي (الجنس).
- **مكتب إعلامي:** مهمته القيام بحملة شاملة لشرح مفهوم العدالة الانتقالية ووسائلها وهيئاتها ودورها ومواكبة مسارها لضمان دقتها وشفافيتها، وإستخدام كل وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء من أجل ذلك، وتساعدهم لجان من الشباب المتطوعين يجري تدريبهم لإيصال فكرة العدالة الانتقالية إلى كل المواطنين ومساعدتهم للتفاعل مع هيئاتها والثقة بها.
- **برنامج لتدريب الكوادر الوطنية:** وضع برنامج تدريب الكفاءات والكوادر الوطنية سواء في المجال القانوني أو الاجتماعي ومن دونهم لا يمكن القيام بعمليات العدالة الانتقالية بنزاهة وشفافية وهنا لا بد من الاستفادة من الخبرات العربية والعالمية في هذا المجال وأيضاً التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المختصة لتوفير الفرص المثلى لتبادل الخبرات ورسم أطر العمليات التدريبية.
- **مكتب لتخليد الذكرى:** ومهمته توثيق الأحداث التي مرت وتوضيحها وتأريخها، وتضمين هذه المعلومات في كتب التاريخ حتى لا تضيع التضحيات الكبرى ويبقى ما مرّ على البلاد في ذاكرة المجتمع والوطن ويشكل عبرة ومأثرة للأجيال المقبلة.
- **لجنة للتعاون والتنسيق:** ومهمتها التنسيق والتفاعل مع كافة الجهات المعنية وأهمها مؤسسات المجتمع المدني والهيئات القضائية بما في ذلك الجمعيات الأهلية والقطاعات الاقتصادية من ناعيين وتجار ومهنيين إلى جانب الوزارات والنيابات الجديدة المحدثّة المعنية بالمصالحة أو غيرها من وزارات العدل والتعليم والصحة وذلك لضمان مسار متكامل لعملية العدالة الانتقالية كي تحقق غايتها وهدفها في إرساء الأسس الحقيقية لبناء مستقبل سلمي ومجتمع آمن.

تحليل أدوار اللاعبين الرئيسيين

استناداً إلى تشكيل لجنة للتعاون والتنسيق وإلى التأكيد على أهمية الملكية الوطنية لعملية العدالة الانتقالية ومسار آلياتها واستجابتها للسياق السياسي والاجتماعي وحاجة المجتمع لتحقيق العدالة، لا بد من الابتعاد عن التصورات والمواقف المسبقة والتأكيد على حاجتنا لتضافر جهود كل الأطراف المعنية من مؤسسات حكومية وجهات قضائية وإعلامية وأيضاً المجتمع المدني والنخب الثقافية والدينية وأصحاب المهن الحرة ورجال الأعمال وزعماء العشائر والقادة المحليون، وعلى أدوارهم التشاركية في التأسيس لبدء عملية متكاملة للعدالة الانتقالية وفي مقدمتها:

❖ توفير الكوادر البشرية وقل خبراتها من أجل:

- ضمان استقلال لجان الكشف عن الحقيقة وتحديد أطر عملها الموضوعية والزمنية وأيضاً انتقاء أعضائها من الخبراء المعروفين بالنزاهة والحيادية.

○ ضمان نزاهة القضاء لتمكين المجتمع من طي □ فحة الماضي وما عرفه من الانتهاكات، إذ أن غياب مبدأ المحاكمات العادلة قد يؤدي إلى زعزعة الثقة في مؤسسات الدولة ويؤجج الحقد والانتقام.

❖ تمكين عملية المساءلة والمحاسبة على الانتهاكات، قانونياً وإعلامياً، لحماية استقلاليتها ونزاهتها، و □ دقية استنادها إلى العدالة الانسانية وعدم الإفلات من العقاب في ظل مستوى التطور الاجتماعي والثقافي والتاريخ السياسي المحلي.

❖ مشروع رائد

إن اعتماد خارطة طريق متكاملة للعدالة الانتقالية في سوريا وتهيئة مؤسساتها وكوادرها وتدريبها لتبدأ الحفاظ على الوثائق والمستندات وتوثيق المعلومات المتوفرة عن الانتهاكات بطريقة مهنية تستدعي بالضرورة مستوى متقدم من الاستعداد والجاهزية والشروع بتقديم المبادرات والاجتهادات لتوفير الركائز والمقومات اللازمة للبدء ببناء سلام مستدام من خلال تحقيق الانصاف والمصالحة.

ورغم تعقيد الوضع الميداني إلا أن الواقع المرير الذي يعاني منه السوريون يفرض ضرورة استجابة مرحلية تخفف الألم وتساهم في إرساء قواعد □ حيحة لعملية عدالة انتقالية متكاملة في المستقبل، وتبدأ هذه الاستجابة من خلال العمل على مشروع نموذجي يغطي بقعة جغرافية محددة ليتم استخلاص الدروس والتجارب من العمل عليه ومن ثم تعميمه على باقي الأراضي السورية:

➤ **هدف المشروع:** تطوير منطقة نموذجية تدار من قبل هيئة حكم محلية يتعاون فيها طرفان أهلي وحكومي وطبعاً بالتنسيق مع أطراف الصراع ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بحيث يتوفر في هذه المنطقة سكن لائق وفرص للعمل وكافة مستلزمات الحياة الأساسية وآليات مطمئنة للمحاسبة وجبر الضرر لتكون نموذجاً □ الحاً للتعيم في مختلف مناطق الخراب والدمار لتشجيع الناس على العودة.

➤ **الموقع الجغرافي المقترح:** المنطقة الجنوبية، بالقرب من مدينة درعا كونها منطقة محكومة بطرفي الصراع القريبيين منها، كما أنها قريبة من أماكن الإمداد لإعادة بناء البنية التحتية والخدمات الكافية لتسهيل معيشة النازحين أو اللاجئين، ويجب الحرص لتخفيف احتمال ظهور الحساسيات على إبقاء على موظفي الأمن في النظام وكوادر المعارضة المسلحة بعيداً عن هيئات الحوكمة المقترحة.

➤ الخطوات والتدابير اللازمة:

❖ تشكيل هيئة عدالة انتقالية محلية من قضاة ومحامين ورموز وطنية مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة ويمثلون مكونات المجتمع السوري المختلفة بتنوعها السياسي والاثني والديني، ويتم تعيينهم من قبل هيئة الحكم المحلية في المنطقة مع توفير حق وآلية للاعتراض على أدائهم تكفلها استراتيجية عمل هذه الهيئة. وتحدد فترة زمنية لعمل الهيئة بين سنتين إلى ثلاث سنوات، وتتبع للهيئة:

- لجان فنية مختصة بكشف الحقائق والمسح الميداني.
- محكمة خا□ة ومستقلة عن القضاء العادي للنظر بالجرائم والانتهاكات المرتكبة.
- محكمة خا□ة للبت بقضايا الملكية والحيازة بالسرعة القصوى.
- مجموعة دعم نفسي.
- □ندوق تعويض.
- لجنة للسلم الأهلي والحوار والمصالحة الوطنية وإرساء روح المسامحة.
- مكتب إعلامي يساهم في ضمان شفافية العملية وترويج مفهوم العدالة الانتقالية ووسائلها.
- لجنة لتنفيذ برنامج تدريب الكفاءات والكوادر الوطنية سواء في المجال القانوني أو الاجتماعي أو الإعلامي.
- لجنة للتعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية وأهمها مؤسسات المجتمع المدني والهيئات القضائية.

خاتمة

تصطدم عادةً مهمة إرساء السلام وتحقيق المصالحة الشاملة بعد أي نزاع بتحديات كبيرة على أ□عدة مختلفة معنويًا وقانونيًا وسياسيًا ليس من السهل تجاوزها ولعل أهمها انتشار مناخ سلبي يركّز على الإقصاء والانتقام بالإضافة لاضطرار المجتمع ونخبه السياسية والثقافية، إلى الاختيار بين استمرار السلم والأمن وبين تطبيق العدالة، لضمان استمرار عملية التحول إلى الديمقراطية، وتكريس العلاقة الصحيحة بين الدولة والمواطن.

وكي يكون أي سيناريو مستقبلي قابلاً للتطبيق، لا بدّ وأن يكون جزءاً لا يتجزأ من إطار تسوية سياسية أوسع نطاقاً تشمل المجتمع ككل، وتركّز على تهيئة الظروف الأمنية والحياتية لعودة اللاجئين الى جانب التركيز على وضع حدّ للأعمال العدائية. ومن شأن ذلك أن يعيد إلى المدن والمحافظات أدوارها التقليدية في نظام المناطق المحلية في سوريا، ويعني ذلك أيضاً إدماج موظفي الخدمة المدنية والمعلمين والمهنيين من أطباء ومهندسين وغيرهم من أجل خلق الشبكات الاجتماعية التي تشجّع الناس على العودة من جديد.

فالدعوة إلى العدالة الانتقالية وإدانة انتهاكات حقوق الانسان ومحاسبة مرتكبيها ليست مجرد استجابة لصراخ الضحايا وعملية لتأكيد القوانين التي تفرض العقوبات وترد المظالم إلى أهلها، بل يفترض أن تلعب دوراً كبيراً في إرساء حركة السلم الأهلي والتحول نحو مجتمع آمن وقادر على إرساء قيم السلم والديمقراطية.

وعلى هذه الطريق لا بد من توجيه الجهود والنشاط لتنفيذ أسس وثوابت الرؤية المستقبلية لسوريا كي نحافظ على بلدنا وطناً موحداً للجميع ونثق بإمكانياته وقدرة مكوناته على التجدد والنهوض، وبداية على تأمين فرص أمانة وكرامة لعودة جميع أبنائه النازحين واللاجئين، وتوفير الحماية الاجتماعية لمن يحتاجها، ربطاً بمشاركة الجميع في عملية تنموية شاملة محورها الانسان وتستند الى إعادة بناء اقتصاد وطني متوازن وإعادة إعمار البنى التحتية المادية والاجتماعية، وترعاها إرادة سياسية تعتمد السبل السلمية حصراً في إدارة خلافاتها عبر مؤسسات ديمقراطية تحمي التنوع الاجتماعي وحقوق المواطنة غير المنقوصة، والأهم الإفادة من حقيقة أن القاسم المشترك لنحو أكثر من أربعين تجربة للعدالة الانتقالية في العالم، أهمها تجارب تشيلي والأرجنتين وبيرو وسلفادور ورواندا وسيراليون وجنوب أفريقيا وتيمور الشرقية والبوسنة و□ربيا والمغرب العربي، كان الدور المحرك والداعم فيها للمجتمع الدولي لتكريس عملية بناء السلام ولإنقاذ مجتمعات عجزت عن التخلص من □راعاتها الدموية بسبب تهالك بناها الذاتية وتشابك التدخلات الخارجية في شؤونها، وهو ما و□ل إليه الوضع السوري.. ونبقى " محكومون بالأمل " .